

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس
الرقم:.....



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

بمعنوان :

دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين
- دراسة حالة الشركة الوطنية SAA وكالة خميس الخشنة-

2020 -2019 -2018

تحت إشراف الاستاذ(ة)

من إعداد الطلبة :

✓ بن عيسى عبد الرحمان	✓ بناصر جميلة
	✓ نقيب منال

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده كثيراً الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل كما
نتقدم بشكرنا الجزيل والخاص إلى أستاذنا المشرف "بن عيسى عبد
الرحمان" الذي دعمنا كثيراً بتوجيهاته القيمة فجزاه الله عنا كل خير
ونفع به كل طالب علم ومعرفة.

كما نتقدم بخالص الشكر لأساتذتنا الأفاضل في كلية العلوم
الاقتصادية لجامعة بومرداس على ما أحاطونا به من علم ومعرفة
طيلة فترة مسيرتنا الدراسية.

ونشكر كل من ساعدنا بالقليل أو الكثير في إتمام هذا العمل.



إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن نصل إليه لو لا فضله علينا أما بعد:

اهدي عملي المتواضع هذا إلى واليدين الكريمين

"أمي" و "أبي" حفظهما الله ورعاهما

إلى أخوتي وسندي في الحياة "محمد" و "فطومة"

إلى من رافقني طوال مشواري الدراسي خطيبي "حكيم"

إلى كل الأحبة من تذوقت معهم أجمل اللحظات كل باسمه

إلى من ساعدني ورافقني في هذا العمل، من زملائي وأساتذتي وكل من

ساهم ولو بجزء بسيط

إلى من قاسمتني هذا العمل "جميلة"



إهداء

إلى التي أغرقتني حبا وحنانا ولا تزال شمس حياتي ومصدر سعادتي
أمي الغالية أطال الله في عمرها " مريم "

إلى من ظل في حياتي رمزا للتضحية والعطاء وهو فخر لي أبي الغالي
أطال الله في عمره " بوزيد "

إلى مصابيح حاضري ومستقبلي إلى من جمعني وإياهم مالك ستر الحياة
في السماء والأرض إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى صديقاتي الحبيبات إلى جميع زميلاتي وزملائي الذين جمعنتي معهم
مقاعد الدراسة

كما لا أنسى زميلتي في هذا العمل " منال "

إلى كل من زرع في نفسي بذرة أمل أو ساعدني لأصعد درجة أو شجعني
لحمل شعلة العلم وسلاح الزمن

إلى كل هؤلاء أهدي عملي ...

مستخلص الدراسة

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية استخدام الرقابة المالية كألية لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر.

حيث قمنا بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالرقابة المالية وعلاقتها بتقييم الأداء المالي. وللوصول إلى إبراز هذا الدور اعتمدنا على أدوات التحليل المالي مع محاولة إسقاطها على دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2020.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنه يمكن الإعتماد على الرقابة المالية في عملية تقييم الأداء المالي لشركة التأمين وهذا من خلال الإعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات والنسب المالية كنسب الملاءة، نسب السيولة والربحية وغيرها من النسب الأخرى، والتي تعتبر الأداة الأساسية في الحكم على ربحية المؤسسة وكفاءتها وسيولتها والتي من شأنها يمكن للمؤسسة أن تحدد وضعيتها المالية وأداءها المالي واتخاذها لأحسن القرارات ورسم خطط موازية للأهداف المسطرة وهذا ما يجعل شركات التأمين لها مكانة ودور في قطاع التأمين.

كلمات مفتاحية:

الرقابة المالية، الأداء المالي، النسب المالية، المؤشرات المالية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
أ_و	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة المالية في شركات التأمين
3	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقابة المالية
3	الفرع الأول: نشأة الرقابة المالية
4	الفرع الثاني: مفهوم الرقابة المالية
6	المطلب الثاني: أنواع الرقابة المالية
9	المطلب الثالث: مكانة الرقابة المالية في شركات التأمين
9	الفرع الأول: اهداف الرقابة المالية
10	الفرع الثاني: أهمية الرقابة المالية
11	المبحث الثاني: الأداء المالي في شركات التأمين
11	المطلب الأول: مدخل إلى الأداء
11	الفرع الأول: تعريف الأداء
12	الفرع الثاني: أنواع الأداء
15	المطلب الثاني: نظرة حول الأداء المالي
16	الفرع الأول: تعريف الأداء المالي
17	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي
17	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
19	المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي
19	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

20	الفرع الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي ومراحله.
24	المبحث الثالث: أدوات الرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين
24	المطلب الأول: النسب المالية كألية للرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين
24	الفرع الأول: نسب الملاءة
25	الفرع الثاني: نسب المردودية
26	الفرع الثالث: نسب أخرى
30	المطلب الثاني: المؤشرات المالية كألية للرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين
31	الفرع الأول: رأس المال العامل
33	الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل
34	الفرع الثالث: الخزينة
35	المطلب الثالث: جدول التمويل كألية للرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين
35	الفرع الأول: تعريف جدول التمويل
36	الفرع الثاني: أهمية وأهداف جدول التمويل
37	الفرع الثالث: بناء جدول التمويل
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني استخدامات أدوات الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين saa
40	تمهيد
41	المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين saa
41	المطلب الأول: لمحة عامة حول الشركة الوطنية للتأمين saa
41	الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين saa
42	الفرع الثاني: مهام الشركة الوطنية للتأمين saa
43	المطلب الثاني: تعريف الشركة الوطنية للتأمين saa
44	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين saa
46	المبحث الثاني: عرض الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين saa
47	المطلب الأول: النتائج المحققة للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات 2020/2019/2018
51	المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج 2020/2019/2018

53	المبحث الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين saa من خلال أدوات الرقابة المالية.
53	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية والملاءة المالية
55	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب أخرى
57	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات المالية
61	خلاصة الفصل
63	الخاتمة
68	قائمة المراجع
74	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مراحل عملية تقييم الأداء المالي	
(01-02)	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين saa	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	نسب الملاءة لشركات التأمين	
(02-01)	نسب المردودية لشركات التأمين	
(03-01)	نسب السيولة لشركات التأمين	
(04-01)	نسب الربحية لشركات التأمين	
(05-01)	نسب السوق لشركات التأمين	
(06-01)	نسب الرفع المالي لشركات التأمين	
(01-02)	الهامش الصافي للشركة الوطنية للتأمين للسنوات 2020/2019/2018	
(02-02)	اصول الميزانية للشركة الوطنية للتأمين saa خلال السنوات 2020/2019/2018	
(03-02)	خصوم الميزانية للشركة الوطنية للتأمين للتأمين saa خلال السنوات 2020/2019/2018	
(04-02)	جدول حساب النتائج للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات 2020/2019/2018	
(05-02)	تطبيق نسب الملاءة	
(06-02)	نتائج نسب المردودية	
(07-02)	تطبيق نسبة الربحية لشركات التأمين	
(08-02)	تطبيق نسب الرفع المالي	
(09-02)	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات 2020/2019/2018	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(10-02)	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات 2020/2019/2018	
(11-02)	رأس المال العامل لشركة التأمين Saa خلال السنوات لدورة 2020-2019-2018	
(12-02)	احتياجات رأس المال العامل لشركة التأمين Saa خلال السنوات لدورة 2020-2019-2018	
(13-02)	رصيد الخزينة لشركة التأمين Saa خلال السنوات لدورة 2018- 2020-2019	

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	الميزانية المالية (أصول وخصوم) وجدول حساب النتائج لدورة 2018	
الملحق رقم 02	الميزانية المالية (أصول وخصوم) وجدول حساب النتائج لدورة 2019	
الملحق رقم 03	الميزانية المالية (أصول وخصوم) وجدول حساب النتائج لدورة 2020	

مقدمة عامة

تعد المؤسسات الاقتصادية أحد أهم أركان الاقتصاد في أي دولة، فهي تشكل البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي وتلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. تختلف أشكال وأصناف المؤسسات الاقتصادية ما بين ماهي إنتاجية وصناعية، تجارية وخدمية وأخرى مالية. حيث تتفرع هذه الأخيرة بالدرجة الأولى إلى بنوك وشركات تأمين.

حيث تعد شركات التأمين كمكون أساسي في القطاع المالي، باعتبارها تعمل على توفير الحماية المالية للأفراد والشركات ويتعاقد العملاء معها لحماية أصولهم وممتلكاتهم من المخاطر المحتملة. كما تقوم بتقديم الخدمات التأمينية والحماية المالية للأفراد والشركات وتعبئة المدخرات المالية وتنشط في إطار الاستثمار العيني والمالي، وتساهم في تعزيز الاستقرار المالي للأفراد والشركات وتعزيز الثقة في الأعمال التجارية والاستثمار. بالإضافة الى تحفيز النمو الاقتصادي ودعم القطاعات الحساسة من خلال توفير التأمين على المخاطر التي تواجهها هذه القطاعات. وقصد الحرص على تأدية شركات التأمين لهذا الدور المالي والاقتصادي وضمان استدامة ونجاح شركات التأمين لابد من فرض نوع من الرقابة على نشاطها وكيفية تسييرها، لا سيما من الجوانب المالية التي تعتبر محور نشاطها الاقتصادي. فتلعب الرقابة المالية على شركات التأمين دورا أساسيا في ضمان كل ذلك. هذه الرقابة المالية المتمثلة في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف الى مراقبة ومراجعة الأنشطة المالية للشركات وضمان الامتثال للقوانين والمعايير المالية المناسبة.

تتضمن الرقابة المالية فيما يتعلق بشركات التأمين متابعة وتقييم أداها المالي ويتم ذلك من خلال تحليل البيانات والتقارير المالية التي تقدمها الشركات، وتقييم قدرتها على تحقيق الأرباح وإدارة المخاطر وتلبية التزاماتها المالية، كما تلعب الرقابة المالية دورا حاسما في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، فهي تساعد في تحديد مدى صحة أعمال الشركات وقدرتها على تحقيق العائد المرجو من أعمالها، ويشمل دور الرقابة المالية في تحديد وتطبيق المعايير المحاسبية المناسبة وضمان شفافية المعلومات المالية وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للشركات. كما تسعى كل مؤسسة بما فيها شركات التأمين الى تحسين أداها المالي من خلال تحليل وضعيتها المالية إذ يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي الطريقة الأكثر استعمالا في التنبؤ بنتائج الأعمال خلال الفترات المستقبلية إضافة إلى استخراج نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح سلمي بها والمحافظة على ما هو إيجابي بها.

وعلى ضوء ما سبق تتضح إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

❖ كيف يمكن الاعتماد على أدوات الرقابة المالية في تقييم وتحليل الأداء المالي لشركات التأمين؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تتمثل أهمية الرقابة المالية في عملية تقييم واتخاذ القرارات المالية في شركات التأمين؟
- ✓ ماهي أدوات الرقابة المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟
- ✓ كيف تساهم أدوات الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين؟
- ✓ أين تكمن فعالية ومساهمة أدوات الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين saa ؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ تكمن أهمية الرقابة المالية في عملية تقييم واتخاذ القرارات المالية في مراقبة الأنشطة وتقييم الأوضاع المالية لشركة التأمين؛
- ✓ تتمثل أدوات التحليل والتشخيص المالي في النسب المالية فقط التي تعتمد عليها شركات التأمين لقياس أدائها المالي؛
- ✓ تساهم أدوات الرقابة المالية من خلال تقييمها لمؤشرات ونسب معيارية يتم على أساسها مقارنة نتائج التحليل والتشخيص المالي المتوصل إليها؛
- ✓ ترجع فعالية وإسهام أدوات الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين saa في دراسة وتحليل القوائم المالية".

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول لمجموعة من الأهداف تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ إبراز دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين؛
- ✓ تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ومعرفة المعلومات الضرورية لقياسه؛

- ✓ التعرف على المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمين؛
- ✓ تطبيق أهم أدوات الرقابة المالية في الشركة الوطنية للتأمين وتوضيح كيفية مساهمتها في تقييم الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الموضوع الدراسة في كونها تحاول إبراز الدور الذي تلعبه الرقابة المالية في قطاع التأمينات من أجل ضمان لعب شركات التأمين لدورها الاقتصادي، المالي، التنموي والاجتماعي وهذا من خلال تبين آلية عمل الرقابة المالية في إطار تقييمها للأداء المالي لشركات التأمين من خلال مختلف الأدوات المتاحة في سبيل توجيه القرارات المالية التي يتم اتخاذها بها.

بالإضافة الى لفت انتباه شركات التأمين إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة المالية وتقييم الأداء المالي للمساعدة على اكتشاف أي انحرافات تؤدي إلى تدهور وضعها المالي ومعالجتها، وذلك للحفاظ على المركز التنافسي في السوق المحلية والدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ إختيارنا موضوع يتماشى مع تخصص الدراسة (اقتصاد التأمينات)؛
- ✓ أهمية قطاع التأمين على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- ✓ كون أدوات الرقابة المالية الأداة التي تبرز الوضع المالي والتنبؤ بالمستقبل لشركات التأمين؛
- ✓ إمكانية تطبيقنا للموضوع على أرض الواقع باعتباره أقرب للحياة العملية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي عالجت الموضوع من زاوية أخرى ولها علاقة بها نذكر منها ما يلي:

- دراسة زروقي حبيب بعنوان " دور الرقابة المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الخدمية" ل سنة 2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الخدمية، وأيضاً تبين أهمية الرقابة المالية في تحقيق الرقابة المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الخدمية. وقد اعتمدت على الأسلوب الوصفي والاستقرائي، الأسلوب التحليلي، ولقد توصلت إلى أن الرقابة تعتبر عنصراً فعالاً في نجاح أي استراتيجية تتبناها المؤسسة كما

تعتبر المؤسسات الخدمية بمثابة المؤسسات المرافقة للمؤسسات الصناعية والتجارية والتي تجعل من استمرارها امرا ممكنا.

- دراسة: اكرام قدور وسهام سلطاني بعنوان " دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " لسنة 2019/2018، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم موضوع الرقابة الداخلية ومعرفة أبعادها، وأيضا إبراز الجوانب المهمة للأداء المالي وطرق تقييمه، بالإضافة إلى الإشارة للدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والجانب التاريخي من خلال التطرق إلى نشأة الرقابة الداخلية، ولقد توصلت إلى أن الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والمقومات التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها، وضمان استقرارها، فهي ضرورة حتمية في جميع المؤسسات، كما يساهم نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لأنه يضمن تطبيق التوصيات والاقتراحات المقدمة والعمل على تحسين قدرتها في تحقيق الأهداف المدروسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بكفاءة عالية وقد تبين أن المؤسسة محل الدراسة في وضعية مالية جيدة على العموم وذلك من خلال البيانات المحاسبية المتحصل عليها خلال السنوات الأخيرة 2018/2017/2016.

- دراسة: كوكي هاجر وبيقا الهام، بعنوان " التحليل المالي لمؤسسة تأمينية " لسنة 2021/2020، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي وكذا محاولة التعرف على نشاط شركات التأمين بالإضافة إلى التعرف على واقع تطبيق التحليل المالي في شركات التأمين حيث اعتمدت على المنهج الوصفي من أجل إبراز الإطار النظري للموضوع، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدت الأسلوب التحليلي بدراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يعتبر عملية تحليلية للبيئة الداخلية للمؤسسة، والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف، وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، كما تشير النسب المالية المستخرجة من الشركة بأنها في وضعية مالية جيدة ومن بين النقاط الإيجابية المسجلة على الشركة هو أنها بإمكانها تجنب بعض الأزمات المالية المفاجئة.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق غاية البحث إستخدمنا كل من الأسلوب الوصفي والتحليلي، حيث إعتدنا الأسلوب الوصفي في الجانب النظري من الدراسة لتوضيح مفهوم الرقابة المالية والأداء المالي وأهم النسب المالية المعتمدة للتحليل المالي في شركات التأمين، أما فيما يخص الجانب التطبيقي تطرقنا إلى إستخدام الأسلوب التحليلي لدراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين **saa**.

التقسيم المنهجي للبحث:

لإنجاز الدراسة ومعالجة إشكالية البحث وإختبار الفرضيات قسمنا موضوع الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي.

-**الفصل الأول** المعنون " **بالإطار النظري للرقابة على الأداء المالي في شركات التأمين** " وذلك من خلال ثلاث مباحث، يعرض المبحث الأول " مفاهيم عامة حول الرقابة المالية"، والمبحث الثاني " الأداء المالي في شركات التأمين " في حين المبحث الثالث يعرض " أدوات الرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين".

-**الفصل الثاني** المعنون " **باستخدامات أدوات الرقابة المالية في تفسير الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين saa** " وانقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، يعرض المبحث الأول " تقديم الشركة الوطنية للتأمين saa"، والمبحث الثاني " عرض الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين saa"، المبحث الثالث " تحليل وتقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين saa من خلال أدوات الرقابة المالية".

صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- ✓ قلة المراجع الحديثة في المكتبة الجامعية؛
- ✓ كبر حجم الموضوع ما جعلنا نختصر الكثير من المعلومات التي يمكن أن تكون مهمة ومفيدة؛
- ✓ عدم إعطاء المؤسسة المعلومات الكافية خاصة من حيث سرية وخصوصية ملفاتها الأمر الذي صعب عملية التقييم والتعمق في دراسة الموضوع؛
- ✓ اختلاف بعض المفاهيم في الكتب الشرقية مقارنة بالكتب الجزائرية وهذا ما يؤدي إلى الخلط في المعلومات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للرقابة المالية على
الأداء المالي في شركات التأمين.

تمهيد:

نظرا لدور الذي تلعبه شركات التأمين باعتبارها من المؤسسات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تقديم الخدمات ودعم الاقتصاد الوطني، لذا فمن الضروري أن يتم مراقبة النشاط المالي لشركات بشكل مستمر لتعرف على مستوى وطبيعة أدائها المالي عن طريق استخدام أهم أدوات الرقابة المالية المتمثلة في التحليل المالي، الذي يعتبر من الأدوات المهمة التي تساعد في تحليل وتفسير البيانات والمعطيات المالية واتخاذ القرارات الملائمة لأوضاع الشركة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المفاهيم النظرية حول الرقابة المالية والأداء المالي وأهم النسب والمؤشرات المالية بشكل عام. حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث متمثلة:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة المالية في شركة التأمين.

المبحث الثاني: الأداء المالي في شركات التأمين.

المبحث الثالث: أدوات الرقابة على الأداء المالي في شركات التأمين.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة المالية في شركة التأمين.

في البداية لابد من التعرف على نشأة مفهوم الرقابة المالية بدءاً من تشكيل المجتمعات البشرية والدول القديمة مروراً بالدولة العربية الإسلامية، فالعصور الحديثة وتطور مفهومها الوظيفي وصولاً إلى مفهومه المعاصر وتحديد أغراضها الرئيسية وأهدافها وأنواعها وكذلك أهميتها وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقابة المالية

لقد نشأت الرقابة المالية منذ بداية الحضارات القديمة وتطورت بتطور الدول، سننتقل إلى نشأة ومفهوم الرقابة المالية فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة الرقابة المالية

على اعتبار الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة في شتى المجالات يتوجب علينا توضيح ماهية الرقابة المالية من خلال التطرق إلى نشأتها والتطورات التي مرت بها.

أولاً: التطور التاريخي للرقابة المالية

تطورت الرقابة المالية في الحضارات القديمة بتطور شكل الحكم في الدولة، فقد عرفها المصريون القدماء والاعريق، وكان مدلولها واضحاً في مسألة حمورابي التي احتوت على الكثير من الأحكام المتعلقة بتنظيم المعاملات المالية والتجارية.¹

وقد عرف العرب الرقابة المالية منذ النشأة الأولى للحضارة العربية، فقد تأسست الرقابة المالية في الإسلام وفقاً لأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية وأفعال الصحابة، وتطورت بتطور الدولة الإسلامية وتشعب أركانها، وبما يتناسب ومفهوم النظام المالي فيها وغاياته التي كانت تتمثل في تحقيق غايات الشريعة الإسلامية في المجالات الدينية والدنيوية اقتصادياً واجتماعياً، مما أوجد نظاماً دقيقاً للرقابة المالية يقوم على أسس متكاملة ومثبتة، وقد اتخذت فيها الرقابة أنماطاً متنوعة، تراوحت بين الرقابة قبل الصرف حيث أنشأت الدواوين المالية، وازدهرت الرقابة الذاتية بسبب قوة الوازع الديني لدى العاملين عليها، وتمارس الرقابة اللاحقة والرقابة الخارجية على الأموال العامة في الدولة الإسلامية من قبل كل ولاية الحسبة وديوان المظالم، فكانت قواعد الرقابة المالية الإسلامية كافية لأحكام الرقابة على أموال الدولة، وقد تطورت بتطورها حتى أصبحت

¹ محمد خير العكام، الرقابة المالية، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سنة 2018، ص: 02.

للمراقبة المالية أجهزة متطورة تمارس مهامها في المحافظة على أموال الدولة، وقد تطورت حتى أصبحت للمراقبة المالية أجهزة متطورة مارست مهامها في المحافظة على المال العام من العبث والضياع.¹

ثانياً: التطور الوظيفي للرقابة المالية

كانت الرقابة في بدايات نشأتها مجرد رقابة شكلية على الإنفاق العام تهدف إلى التأكد من صحة الإنفاق والالتزام بالمشروعية القانونية لعمليات الصرف ثم ما ثبت أن شملت عمليات تحصيل الإيرادات العامة، وكانت المرحلة العملية لتنفيذ الموازنة تبدو من خلال صرف النفقة وتصفياتها، ولذلك كانت الرقابة مقتصرة على هذه العمليات المحاسبية لتنفيذ الموازنة، وقد تأثر أسلوب الرقابة على تنفيذ الموازنة الذي ساد في القرن التاسع عشر بالنظام السياسي في ذلك الحين، فلم يكن من السهل قبول حكام تلك الحقبة من التاريخ برقابة فعالة أثناء تنفيذ عمليات الموازنة، لأن ذلك كان يعد بمثابة تدخل في شؤون الإدارة والحكم. وبالمقابل إضطر أولئك الحكام إلى القبول برقابة على أعمالهم تبدأ بعد الانتهاء من تنفيذ قراراتهم، فلا بد من تنفيذ القرار الإداري أولاً، ثم تأتي مرحلة مراقبة عملية التنفيذ، ويبقى المسؤول الإداري حراً في جميع تصرفاته تاركاً للرقابة بعد ذلك أن تقوم ببعض نواحي هذه القرارات.²

الفرع الثاني: مفهوم الرقابة المالية

للقوف على مفهوم الرقابة المالية لابد من تحديد مفهوم الرقابة بشكل عام أولاً، ثم تحديد مفهوم الرقابة المالية كصورة من صور الرقابة ثانياً.

أولاً: تعريف الرقابة

لقد تعددت التعريفات التي قدمت بشأن الرقابة بشكل عام، ونذكر منها ما يلي:

¹ محمد خير العكام، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

² محمد يونس يحيى، ماهية الرقابة المالية، مجلة، جامعة الموصل، 2004، ص: 194.

التعريف الأول:

الرقابة لغة: هي المحافظة والانتظار، فالرقيب يعني الحافظ والمنتظر.

الرقابة اصطلاحاً: إستعمل فقهاء الشريعة الرقابة بمعناها اللغوي فهي عندهم المحافظة والانتظار فمن قوله تعالى "كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة" التوبة اية 8.

في الأيتين السابقتين تعني المراقبة الحفظ والمراعاة كما يتضح لنا هذا المعنى في قوله تعالى "إن الله كان عليكم رقيباً" النساء اية 1. أي مطلعاً حفيظاً عليهما لأعمالكم كما تعني المراقبة الانتظار في قوله "تعالى إن مرسلو الناقة فتنة لهم فارتقبهم واصطبر" سورة القمر اية 27.

ومن مجموع النصوص القرآنية المشار إليها يتبين أن معنى الرقابة هو: الرعاية، الحفظ والانتظار.¹

التعريف الثاني: تعرف الرقابة بأنها الإشراف والفحص والمراجعة من جانب لها للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وللتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، ومن أن الموارد تحصل طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها. وللتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء وللكشف عن المخالفات والانحرافات والبحث عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتقادي تكرارها في المستقبل.²

التعريف الثالث: كما عرف فايول الرقابة بأنها "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقاعدة المقررة، كما أشاره إلى تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها.³

تعريف شامل: من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج تعريف شامل للرقابة وهو أن الرقابة تعتبر نشاط إداري منظم تقوم به الجهة المسؤولة يشمل على الملاحظة المستمرة للأداء وقياس أساليبه ومقارنتها بالمعايير الموضوعية مسبقاً لتحديد الانحرافات وتوخي الضعف والخطأ وتحديد أنسب الطرق العلاجية والتصحيحية التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة لتحقيق أهدافها.

¹ عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 1983، ص: 12.

² ساجدة أحمد عاطف حرارة، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، سنة 2016، ص: 08.

³ حمدي سليمان سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص: 10.

ثانيا: تعريف الرقابة المالية

لقد تعددت وتنوعت تعريفات الرقابة المالية بشكل عام، وإختلفت بحسب الزاوية التي ينظر إليها كل منها ومنه فإن تعريف الرقابة المالية يكمن فيما يلي:

تعريف أول: الرقابة المالية هي منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والإقتصادية والمحاسبية والإدارية بهدف التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المتوقعة.¹

تعريف ثاني: يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً إنتقادياً منضماً، قصد الوصول إلى رأي يبين مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى مطابقتها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.²

تعريف ثالث: هي المحافظة على الأموال المؤسسة من سوء التصرف وذلك عن طريق التأكد من إتباع الإجراءات وقاعد العمل المحددة من قبل وكذلك للتأكد من سلامة تحديد نتائج أعمال الوحدات ومراكزها المالية.³

وبمعنى آخر تعتبر الرقابة المالية " تلك العملية التي تقيس الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المحددة مسبقاً".⁴

تعريف شامل: ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الرقابة المالية تحقيق الغايات المحاسبية للمؤسسة، ويتمثل ذلك بالالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية، والمحافظة على موارد وممتلكات وأصول تلك المنشأة، وأيضاً العمل على تحقيق أهداف معينة تسعى المؤسسة إلى إنجازها.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة المالية.⁵

الرقابة المالية عملية دائمة ومستمرة تدور مع المال العام وجوداً وعدماً، فتختلف أشكالها وتتعدد أنواعها وتباين صورها وفقاً لمعايير مختلفة وتبعاً لتعدد جهات نظر الباحثين، ورغم هذا التباين نستطيع ان نقسم الرقابة المالية الى الأنواع والصور الآتية:

¹ علي كاظم حسين، الرقابة المالية في الإسلام، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2009، ص: 250.

² الدكتور عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت. لبنان سنة 2004، ص: 18.

³ عوف الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

⁴ محمد عوض فضل الله شرف الدين، تقويم نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في قطاع التأمين التعاوني على أساس الجودة الشاملة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2010، ص: 49.

⁵ علي كاظم حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

الفرع الأول: الرقابة المالية من حيث التوقيت الزمني.

يقوم هذا التقسيم على أساس حدوث عملية الرقابة، فهي إما أن تتم قبل اتخاذ التصرفات المالية فتسمى الرقابة السابقة أو مع اتخاذها فتسمى بالرقابة اللاحقة أو المرافقة.

أولاً: الرقابة المالية السابقة:¹

هي تلك الرقابة التي تسبق عملية الصرف، والهدف منها هو منع تلاقي وقوع حالات الخطأ والغش ولذلك يطلع عليها البعض "الرقابة المانعة"، كما يستلزم هذا النوع من الرقابة حصول الجهة الإدارية مسبقاً على الإذن بالصرف من قبل الجهة القابضة الأعلى التي ستباشر الرقابة وفق صلاحيات التي تخول لها.

ثانياً: الرقابة اللاحقة:

هي الرقابة التي تلي عمليات الصرف أو الإيراد، وذلك بهدف تحقيق الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف أو الإيراد وطرق التصرف في الأموال العامة إضافة إلى كشف الأخطاء والاختلالات التي يمكن أن تحدث، ونلاحظ أن الرقابة المالية اللاحقة تختلف عن المالية السابقة من حيث:

أن الرقابة المالية السابقة تركز على رقابة المصروفات فقط بينما الرقابة المالية اللاحقة تمتد للرقابة على المصروفات والإيرادات معاً.

الفرع الثاني: الرقابة المالية من حيث الجهة التي تتولاها.²

فهي تنقسم إلى رقابة مالية داخلية ورقابة مالية خارجية كما يلي:

أولاً: الرقابة المالية الخارجية: هي الرقابة التي تتم من قبل الجهات الخارجية تقع خارج الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية بحيث تتمتع بصلاحيات الرقابة من الجهات العليا في الدولة.

الرقابة المالية وتشمل:

- الرقابة المحاسبية: للتأكد من سلامة الوضع المالي للوحدة الحكومية من خلال الكشوفات المالية ونتائج النشاطات المالية وفق لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويتم التدقيق على المعاملات المالية وسلامة تحقق وتحصيل الإيرادات وصرف النفقات وقيودها.
- الرقابة القانونية: للتأكد من توافق إجراءات الوحدة الحكومية مع التشريعات المالية ذات علاقة.

¹ علي كاظم حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

² ساجد أحمد عاكف حرارة، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، مذكرة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص: 09.

- رقابة الأداء: حيثما يتم تقييم أداء الوحدات الحكومية والتأكد من سلامة وحسن تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعة تقدم العمل في المشاريع.

ثانياً: الرقابة المالية الداخلية:

هي الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعية من قبل المؤسسة للسعي في تحقيق الأهداف المسطرة والمراد الوصول إليها، نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المؤسسة وتطبيق سياسات الإدارة، والمحافظة على الأصول والممتلكات، ومنع الغش واكتشاف الخطأ وكذلك التأكد من صحة واكتمال السجلات المحاسبية واعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد.

أ- أهداف الرقابة المالية الداخلية:¹

- التأكد من أن كل الاعمال التي يتم اجراءها تتم حسب ما هو مسموح به من قبل الإدارة؛
- التأكد من اثبات وتسجيل كافة العمليات المالية في السجلات بشكل منتظم وحسب السياسات المحاسبية؛
- التحقق من أن السجلات تشمل كافة الأصول وممتلكات المؤسسة؛
- التحقق من استخدام أصول وممتلكات المنشأ يتم حسب المصرح والمسموح به من قبل الإدارة؛
- التأكد من سلامة وكفاية النظام المحاسبي لحجم وطبيعة عمل المؤسسة.

ب- أهمية الرقابة المالية الداخلية:²

تكمن أهمية الرقابة المالية الداخلية في كونها أداة تساعدنا في التأكد من حسن تنفيذ السياسات التي تضعها المؤسسة، وبالتالي تحديد الأهداف المتعلقة بمصادقية وعدالة القوائم المالية ودقة التقارير المالية المقدمة إليها، لحماية المال العام من التلاعب وسوء الاستخدام حيث يتطلب من الإدارة متابعة وتقييم هذا النظام لمعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وعلاجها كما يتوجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يقوم بتقييم نظام الرقابة المالية الداخلية من اجل تحديد حجم العينة والاختيارات التي سوف يجريها للقيود والسجلات المالية وابداء رأي محايد وموضوعي تجاه عدالة القوائم المالية بعد أن يقوم بتفهم كامل وكافة نظام الرقابة المالية الداخلية في كل عمليات التدقيق.

¹ عائشة بن ناصر، الرقابة المالية على النفقات العمومية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2012، ص: 43.

² طلال عبد الوهاب السهيل، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الفرع الثالث: الرقابة المالية من حيث السلطة المخولة للجهة الرقابية.¹

يمكن تقسيم الرقابة المالية من حيث السلطة المخولة للجهة الرقابية الى نوعين هما:

أولاً: الرقابة الإدارية:

هي رقابة مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج معينة للتأكد من تطبيق اللوائح والتعليمات وتحقيق الأهداف بكفاءة تامة مع وجود سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة لتجنب أي انحرافات او مخالفات، أي أن دور هذا النوع من الرقابة ينتهي عند اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتنبيه إليها وإحالتها للسلطة المختصة.

ثانياً: الرقابة القضائية:

هي تلك الرقابة التي تتولاها هيئة قضائية تكون مسؤولة عن القيام بعمليات الرقابة واكتشاف المخالفات المالية، وقد يعهد إليها بمحاكمة المسؤولين عن هذه المخالفات وإصدار العقوبات اللازمة، أي انه يكون لهذه الهيئة او الأجهزة سلطة توقيع الجزاء عند وقوع المخالفة، ويتميز هذا النظام عن نظام الرقابة الإدارية بما يتمتع به من سلطات قضائية تساعد على أحكام الرقابة على الأموال العامة والمحافظة عليها بما تصدره من أحكام.

المطلب الثالث: مكانة الرقابة المالية في شركات التأمين.²

إن للرقابة المالية أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية، كما لها جملة من الأهداف تسعى للوصول إليها والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف الرقابة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تهدف الرقابة المالية في المؤسسة الاقتصادية الى:

- التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة او تقصير؛
- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعية وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعية ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من

¹ محمد عوض فضل الله شرف الدين، تقويم نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في قطاع التأمين التعاوني على أساس الجودة الشاملة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2010، ص: 63.

² عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

إنحرافات وما قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء مستقبلاً؛¹

• ضمان حسن استخدام الأموال والاقتصاد في الانفاق، من دون عرقلة تنفيذ؛²

• التنبؤ بالأخطاء والإنحرافات قبل وقوعها، وتحديد المسؤول عنها؛

• وضع الارشادات القانونية التي تمنع وقوع الأخطاء؛

• تقييم الأدلة للمسؤولين وكشف نقاط الضعف في الجانب المالي.³

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المالية.⁴

• تعود أهمية الرقابة الى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف خدمته طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في رسم سياساتها واتخاذ قراراتها؛

• تعتمد البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة وتقييم التنفيذ والأداء؛

• تعتمد البنوك التجارية والصناعية القوائم المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها؛

• يعتمد رجال الاقتصاد هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي؛

• تساعد الرقابة المالية على التنفيذ السليم للسياسة المالية والإقتصادية والإجتماعية للدولة؛

• تساعد على الدقة في تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المالية؛

• تقلل فرص ارتكاب الأخطاء وتمنع وقوع معظمها؛

• تخفيف المسؤولية الملقاة على عاتق رجال الإدارة القائمون بالتنفيذ، وذلك لتحقيقهم من مشروعية وسلامة التصرف قبل البدء فيه.⁵

¹ عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيقية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2004، ص: 22.

² سبروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، 2021، ص: 17.

³ طلال عبد الوهاب السهيل، مرجع سبق ذكره ص: 17.

⁴ الدكتور عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، لبنان، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

⁵ خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010 ص: 77.

المبحث الثاني: الأداء المالي لشركات التأمين.¹

إن المؤسسة خاصة شركة التأمين في إطار سعيها لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، تقوم بوضع خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم للمؤسسة الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها المالية بالشكل الأمثل والرشيد وكذلك استخدام هذه الخطط لمتابعة نتائج أعمال المؤسسة من خلال تقييم الأداء الذي يعتبر محورا أساسيا لها، فالرغبة في تحقيق ذلك يتطلب تحليل شامل لأوجه النشاط لكي يتخذ أساسا لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مدخل إلى الأداء.

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة الفعالية، الإنتاجية، لتعتبر كمفردات له، فأعطى تعريفا وحيدا والاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث.

الفرع الأول: مفهوم الأداء.

يعد تعريف الأداء مهمة صعبة لان الأداء مفهوم عام ينطوي على العديد من المعاني فما يزال الباحثون يختلفون حول مفهومه، ويعود الاختلاف إلى تنوع أهدافهم المستوحاة من صياغة تعريف محدد للمصطلح فهناك العديد من المصطلحات نذكر منها:

تعريف أول: يراد بالأداء لغة: "إتمام، إجراء، انجاز، تحقيق، تنفيذ، عمل، قيام، وفاء، فان جملة هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء المستمد من الكلمة الانجليزية (performe)، والذي اشتق بدوره من الكلمة الفرنسية القديمة (performer)، والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل".²

¹ محمد زرفي، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة تجربة عينية من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2017/2018، ص: 128.
² مجيد الكرخي، موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع تقييم موازنة الدولة، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص: 141.

تعريف ثاني: أما اصطلاحاً: تعددت تعريف الأداء فمنهم من عرفه على انه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها. كما يعرف بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.

وهو النتيجة النهائية الأنشطة المؤسسة".¹

تعريف ثالث: "يعتبر الأداء بمثابة المرآة التي تعكس مختلف جوانب المؤسسة ويمثل الفعل الذي يحظى باهتمام جميع أصحاب المصالح من أجل تعزيزه وارتقاء بمستواه".²

تعريف شامل: ومن التعاريف السابقة نرى أن الأداء هو الحكم على المؤسسة من حيث الأهداف والطريقة المتبعة في تحقيقها، أي انجاز الأهداف باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية، فالكفاءة تعني انجاز النتائج والإستفادة القصوى من الموارد بأقل تكلفة، في حين الفعالية وهي مصطلح يرتبط بتحقيق الأهداف، كما تعني التأكد من أن استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها.

الفرع الثاني: أنواع الأداء .

يمكن تقسيم أنواع الأداء بغرض اختيار معيار التقسيم، ومن ثم يمكن تقسيم الأداء إلى أنواع حسب معيار الشمولية ومعيار المصدر ومعيار الطبيعة.

أولاً: حسب معيار الشمولية.

وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما:

أ- الأداء الكلي:

وهو الذي يتجسد في الإنجازات التي ساهمت فيها جميعاً لعناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة لتحقيقها، وفي هذا النوع يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية والشمولية.

¹ حمادي نسيم، ملياني فتيحة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام النسب المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، الشركة المركزية لولاية الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص: 260.
² أكرم محسن اليساري وآخرون، مستجدات فكرية في عالم إدارة الأعمال، دار المنهجية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص: 142.

ب- الأداء الجزئي:

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع، تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى أداء وظيفة مالية، أداء وظيفة الأفراد أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.¹

ثانيا: حسب معيار المصدر.

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

أ-الأداء الداخلي:

ويتركز على مجموع الأداء في المؤسسة نظرا للجهود التي يبذلها كل الأفراد داخل المؤسسة سواء القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة، ويتمثل في أنواع الأداء التالية:

1-الأداء المالي:

يهدف الأداء المالي إلى معرفة مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة مواردها المالية وتوظيفها حيث تعد نسبة التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

2-الأداء التقني:

يمثل في مدى قدرة المؤسسة على استخدام تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية ومن أهم مؤشرات الأداء التقني، نسبة استخدام الطاقة، كمية الإنتاج.

3-الأداء البشري:

يتمثل في أداء العاملين بالمؤسسة مهم كان موقعهم أو مستواهم الوظيفي والقيادات العليا، إدارة وسطى، مشرفين، منفذين، ومن أهم مصادر الأداء حيث لا يمكننا أن نطور أي جانب من الأداء دون الاهتمام بأداء الأفراد.²

ت-الأداء الخارجي:

هو الأداء الذي ينتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها

¹ بن جازيا تركية، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، التخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص: 10.

² اكرام قنور، سهام سلطاني، دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادي، اختصاص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص: 56.

المؤسسة كارتفاع سعر البيع، وكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، وهذا النوع من الأداء يعرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا مهم إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية يمكن قياسها وتحديد أثارها.

ثالثاً: حسب معيار الطبيعة.

وهو المعيار الذي يصنف أهداف المؤسسة إلى اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية وسياسية، وبالتالي فانه يمكن تصنيف أداء المؤسسة الاقتصادية إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي وأداء سياسي.

أ-الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي مهمة أساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الأرباح، القيمة المضافة رقم الأعمال، حصة السوق المردودية...) وتدنيه استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا).

ب-الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها أصحاب المؤسسة أولاً، وإفراد المجتمع الخارجي ثانياً. وتحقيق هذه الأهداف يتزامن مع تحقيق أهداف أخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين «الاجتماع مشروط بالاقتصاد» وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

ث-الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافاً استراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.

ج-الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية. ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.¹

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ماجستير في علوم التدبير تخصص تدبير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001، ص: 22.

المطلب الثاني: نظرة حول الأداء المالي لشركات التأمين.

لقد تطور مفهوم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية والإستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم شركات التأمين واتخذ حيزا هاما بما كفاية أنواعها، حيث السبيل الوحيد في الحفاظ على بقاء واستمرارية شركة التأمين.

الفرع الأول: نظرة تاريخية حول الأداء المالي لشركات التأمين.

يمثل الجانب المالي تاريخيا محور اهتمام مؤسسات الأعمال بما فيها شركات التأمين، حيث الإهتمام بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطبعا ايجابيا على نمو الأعمال وتوسعها من جانب، ونجاح الإدارة العليا من جانب آخر، ولقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظام القياس والترجمة بلغة الأعمال وعرضت مؤشرات وتقاريرها لمعرفة الجوانب المستخدمة لها. وجاءت الثورة الصناعية لتعطي توجها مغاير، حيث الإهتمام بنظم المحاسبة أكثر حداثة من السابقة لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل لتبين أداء المؤسسات ومقارنة بعضها مع البعض الآخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إدارتها.¹

وفي بداية القرن العشرين تم وضع مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية ويتم من خلالها تقييم الأداء للمؤسسات وخاصة الكبيرة منها، فمؤشر مثل العائد على الإستثمار أو العائد على حق الملكية ونسب التحليل المرتبطة بالموازنات التشغيلية والنقدية جاءت لتلبي متطلبات الإدارة لإتخاذ القرارات المناسبة لتوسيع الأعمال أو بقاءها أو الإنسحاب منها، كما انتقلت اهتمامات المستخدمين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري.²

حيث يعد هذا الأمر انطلاقة حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن الحكم من خلالها على الأداء بصورة أدق ومع ظهور معايير التقارير المالية الدولية شرعت العديد من المؤسسات في تطبيقها نظرا لمزايا هذه المعايير من جهة ونظرا لدورها في إنتاج قوائم مالية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة من جهة أخرى. كما تسمح باستخراج نسب يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، وفي ظل التغيرات التي

¹ اكرام قدور، سهام سلطاني، مرجع سبق ذكره ص: 58.

² جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، معيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية قسم علوم التسيير-تخصص علوم التسيير-كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 89.

تحدث في البيئة المحاسبية انتقلت اهتمامات مستخدمي القوائم إلى جودة المعلومة المحاسبية وذلك لدورها في صنع القرارات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات.¹

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي.

يحظى الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار. حيث يعد من أكثر ميادين الأداء استخداماً وقدماً في قياس أداء المؤسسات لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح.²

اختلف تعريف الأداء المالي باختلاف مكانته في المؤسسات ومن أهم التعريفات نذكر:

تعريف أول: "يعرف الأداء المالي على أنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات صافي الثروة".³

تعريف ثاني: "يمثل الأداء المالي فيما تحققه الشركة من عائدات يلخصها سجل حسابي يستند إلى قياس السياسات والعمليات المرتبطة بالإطار المالي لشركة ضمن فترة زمنية معينة، وبالمقارنة مع الشركات الأخرى المشابهة".⁴

تعريف ثالث: "كذلك عرف الأداء المالي أنه مقياس عام للصحة المالية العامة للشركة والذي يظهر قدرتها على توليد موارد جديدة من يوم الآخر".⁵

تعريف شامل: ومما سبق نرى أن الأداء المالي هو عبارة عن أداة ومقياس عام الأكثر فعالية لحالة المؤسسة، كما له دور كبير في نجاحها، لذلك يجب ألا تتعرض بيانات الأداء المالي إلى غش أو تلاعب قد يكون له أضرار هائلة على سمعة الشركة وأرباحها.

¹ جودي محمد رمزي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² محمد محمود خطيب، الأداء المالي أثره على عوائد أسهم المؤسسات، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 17.

³ علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 67.

⁴ أنس مصلح ذياب الطروانة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمينات أردنية، رسالة الحصول على درجة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص: 12.

⁵ سيف الدين أحمد عوادي الأسدي، تأثير مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص: 104.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي.¹

تكمن أهمية الأداء المالي في انه يهدف إلى تقييم المؤسسة من عدة جوانب وطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية ومن خلال ذلك يمكن تلخيص الأهمية في النقاط التالية:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها؛
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
- المساعدة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

كما يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها لتعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
 - تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزامات؛
 - تقييم نشاط المؤسسة لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية والاستثمارية.
- وعليه فإن أهمية الأداء المالي لشركة التأمين تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفعالية في تحقيقها.²

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين.³

تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى قسمين وتتمثل في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

أولاً-العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين:

تواجه معظم المؤسسات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها:

- منافسة المؤسسات الأخرى العاملة من نفس نوع النشاط؛
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على المؤسسات؛

¹ محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

² نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، آلاء ناصر الشريمي، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد(4)، العدد(15)، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2020، ص: 46.

³ محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 48-62.

- الحالة الاقتصادية والسياسية والمالية للدولة؛
- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية المؤسسة.

وهناك صعوبة تواجه إدارة المؤسسة بما فيها شركات التأمين للتحكم في هذه العوامل الخارجية حيث أن أقصى ما تستطيع فعله المؤسسة هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك المؤسسة المتوقع وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

ثانياً-العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي:

وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

1-الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار التي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات

وأعمالها حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها.¹

2-المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية

العنصر البشري، كما يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.²

وبالإضافة إلى العوامل السابقة نذكر ما يلي:

3-التكنولوجية: هي عبارة عن الأساليب والمهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة

والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً لمواصفات التي يطلبها المستهلك وتكنولوجيا الإنتاج المستمر، التي تلتزم بمبدأ الإستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

4-الحجم: نقصد به تصنيف المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث توجد عدة مقاييس

لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي اللوائح أو إجمالي المبيعات.³

¹ محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 48-62.

² محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

³ اكرام قدور، مرجع سبق ذكره ص-ص: 62-63.

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي.

تسعى شركات التأمين باعتبارها مؤسسات اقتصادية دوماً إلى تحسين وضعيتها بهدف تحقيق أهدافها ورفع فعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقاً، ومحاولة تصحيحها وتقاديرها مستقبلاً، وهذا من خلال تقييم أداءها. حيث يمثل تقييم الأداء أحد المراحل الأساسية للعملية الرقابية، التي تحقق اعتماداً على عدد من المقاييس بحيث يمكن أن تقيس كل مجموعة منها وظيفة أو نشاط محدد، لذلك سننظر في أهم المفاهيم لعملية تقييم الأداء المالي وذكر أهميته أهم مراحله في المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة فالقياس هو عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسب مصحوبة بوحدة قياس وبذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق لا تتضمن معنى الشيء المراد تقييمه.¹

هناك عدة مفاهيم لتقييم الأداء، وسنحاول الإقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه:

تعريف أول: يراد بتقييم لأداء المالي "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية المجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المدروسة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج المحققة، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على الأسباب السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.²

تعريف ثاني: كما يعرف على أنه "مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة، وذلك من أجل الوقوف على النقص والقصور في الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح هذا القصور. وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو محقق فعلاً بين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.³

تعريف ثالث: إلى جانب التعريف السابقة توجد تعاريف ترى بأن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى المتعارف عليها من تخطيط وتنظيم ودفع، وحسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء «يعتبر

¹ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص: 71.

² مجيد الكرخي محمد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2007، ص: 31.

³ أمال حابس، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، 2013، ص: 50.

وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق عن النحو المرسوم، بأعلى درجة من الكفاءة»¹.

تعريف شامل: مما سبق ذكره من تعاريف تقييم الأداء المالي نحاول لاقتراح التعريف التالي: تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، وهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفاً في عملية التخطيط ومن ثم إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي.²

يقدم تقييم الأداء يقدم تشخيصاً للمشاكل التي تواجه المؤسسة والحكم على كفاءتها، حيث تكمن أهمية هذا التقييم في:

- تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل لمواردها؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية والإستراتيجية؛
- التأمين أن القرارات التي يتم اتخاذها تكون على أساس الحقائق وليس العواطف والآراء الشخصية؛
- توضيح إي الأماكن والقطاعات في المؤسسة التي تحتاج إلى تحسين وتطوير؛
- تعظيم قيمة المؤسسة في السوق عن طريق التشخيص الإيجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي، بفرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات؛
- يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءتها التمويلية.

الفرع الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي:³

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن عرض أهمها فيما يلي:

أولاً: تحديد الأهداف.

إن إجراء تقييم أية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² غريب صليحة، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم التسبي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013/2014، ص: 10.

³ توفيق سميح محمد الأغوات، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب إن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كال قسم أو معمل أو خط إنتاجي، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شأن بنشاط الوحدة.

ثانيا: وضع خطة إنتاجية.¹

بعد استكمال تحديد الأهداف المنشأة لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالي والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم ، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن تجري أهدافها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينهما، وإن يساهم العاملون في وضعها وإن تكون خطة العمل سواء على مستوى الوحدة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومعه الأهداف المرسومة.

ثالثا: تحديد مراكز المسؤولية.²

يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها الإدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سنحصل عليها. وعلى هذا الأساس يجب إن تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أم مراكز عدة.

رابعا: تحديد معايير الأداء.

تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهاذ الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها المنشأة. ويتم لكل منشأة اختيار المعايير الخاصة بها وفقا ل:

- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة؛

¹ توفيق سميح محمد الأغوات، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² توفيق سميح محمد الأغوات، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

- اختيار المعايير الأكثر وضوحاً وفهماً بالنسبة للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها؛
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعاً لطبيعة نشاطها والظروف الإقتصادية والإجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف وبما يتلاءم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.

الفرع الرابع: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.¹

عموماً يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في خمسة مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض، فغياب واحد منها يعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي:

أولاً: جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تعد المعلومات مورداً من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون الرقابة دون معلومات.

فالمعلومات شيء ضروري في التسيير، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلاً عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الإقتصادي والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق التنافسية المستدامة للمؤسسة.

ثانياً: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية.²

للقوف على مدى دقتها وصلاحياتها على حساب المعايير والنسب والمؤشرات الأربعة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الوثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الوثوقية بهذه البيانات

ثالثاً: إجراء عملية التقييم.

ويتم التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة لنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عمليات تقييم النشاط العام للمؤسسة أي جميع أنشطة الفروع والأقسام فيها، وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

¹ أكرام قدور، سهام سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

² أكرام قدور، سهام سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

رابعاً: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم. فكون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصلت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامساً: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات. هي التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم والتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت في عملية التقييم للاستفادة منها لرسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة. وتوجد اعتبارات أخرى تساعد المؤسسة على اختيار وسيلة فعالة في عملية تقييم الأداء والمتمثلة في:¹

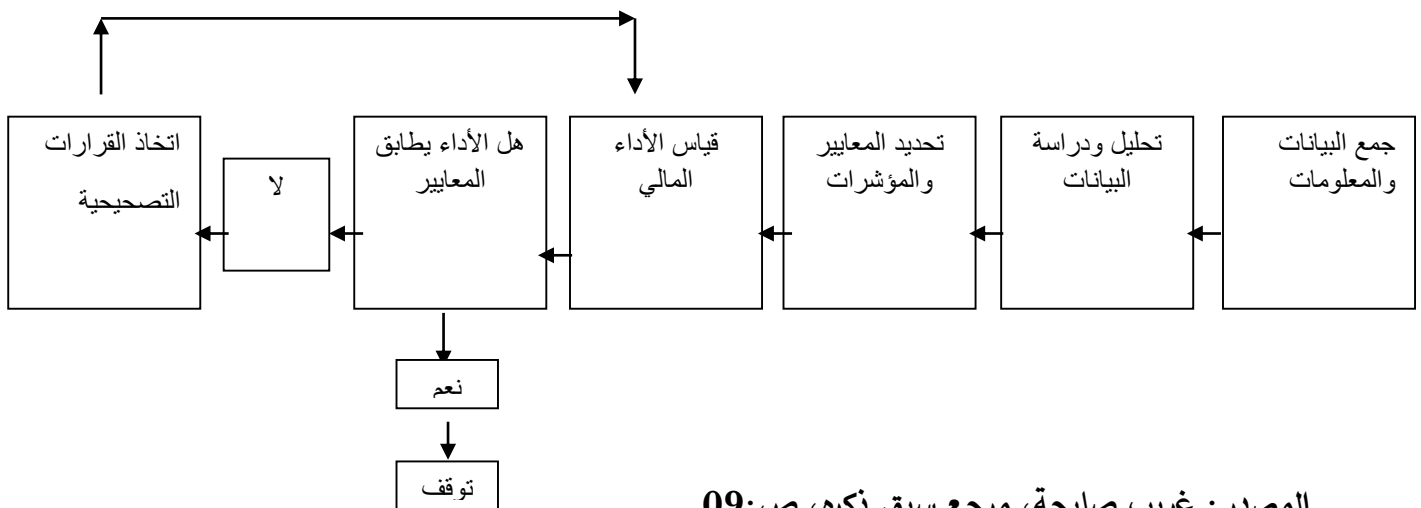
✓ التركيز على تدعيم الإيجابيات؛

✓ تقديم معلومات مركزة عن الأداء تكون مرتبطة بالواقع الفعلي وليس بنماذج عامة، تستخدم في جميع المواقف على السواء؛

✓ العمل على تشجيع ودعم الإبداع القدرات الخلاقة؛

✓ العمل على التوجه نحو الأنظمة الجديدة لتقييم الأداء كاعتماد أنظمة الإعلام الآلي.

الشكل رقم (01-01) مراحل عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: غريب صليحة، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

¹ إكرام قدور، سهام سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

المبحث الثالث: أدوات الرقابة المالية على الأداء المالي في شركات التأمين.¹

النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات العادية، شريطة ان يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وان يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة المحللة.

المطلب الأول: استخدام النسب المالية في التقييم والرقابة على الأداء المالي:

النسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له الا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة حيث يمكن القول ان هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر قد يؤدي الى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة وغير المهمة. إن استخدام عدد كبير من النسب المالية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عدد محدود من النسب المعبرة كافيا ومفيدا. وسيتم تبني مجموعة من النسب الشائعة، وهم على النحو التالي:²

الفرع الأول: نسب الملاءة:³

تعني الملاءة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، ولها أهمية خاصة في مجال التأمين تتبع من ان السلعة التي يتم التعامل بها هي سلعة غير منظورة، حيث هي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة وقد لا يتحقق، وفي جميع الأحوال يجب معرفة وضع ملاءة شركة التأمين عند التعاقد والتحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل.

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص: 51.

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2009، ص: 127.

³ بوسحاقي منال، سفي رتام، مكانة إدارة المخاطر في شركات التأمين في توجيه القرارات المالية، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، اقتصاد التأمينات، جامعة بومرداس 2022، ص: 48.

الجدول رقم (01-01): نسب الملاءة لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/ اجمالي التعويضات	تعد كهامش ربح للمؤمن لهم في حالة ما إذا كانت مرتفعة، اما إذا كانت منخفضة فإنها تشير الى حالة عسر مالي او افلاس.
الأموال الخاصة الى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة/ الأموال المالية المستثمرة	تقيس هذه النسبة هامش الاعمال في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.
علاقة راس المال الحر بالاستثمار	راس المال الحر/ اجمالي الاستثمار	تعبر عن مدى قدرة راس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة/ الأموال الخاصة	تبين مدى تغطية أموال شركة التأمين خاصة أصولها الثابتة.
التعويضات للديون التقنية	التعويضات/ الديون التقنية	تبين مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث.
هامش الملاءة المحقق الواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق/ هامش الملاءة الواجب تحقيقه	% يجب ان تكون أكبر من 100

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: نسب المردودية المالية:

تتعدد استخدامات المردودية من كونها أداة لقياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة، الى معيار لاتخاذ بعض القرارات الهامة، إلى وسيلة في يد متخذ القرار المالي تستخدم في قياس أثر الاستدانة والإقراض على الربحية، وتنقسم المردودية في هذا الصدد إلى:

الجدول رقم (01-02): نسب المردودية لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
مردودية النشاط	نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة	تعتبر معيار لتقييم الأداء المالي في الشركة، فهي تمثل قدرة الشركة على استخلاص فائض التشغيل أو الهامش التجاري.
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال قبل الضريبة/الأصول	تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على خلق الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها وتقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال أصولها.
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	تبين هذه النسبة مدى مساهمة النتيجة الصافية المتحصل عليها عن طريق استخدام الموارد الخاصة للشركة في تحقيق فائض نقدي.

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين.

الفرع الثالث: نسب أخرى.

أولاً: نسب السيولة (LIQUIDITY RATIOS): تشير السيولة عموماً إلى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين تاريخ استحقاقها، هذا يعني أن الأصول التي تكون رأس مال تتحول إلى نقدية والتي تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الاجل، كما قد تكون الشركة رابحة الا انها لا تملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الاجل.¹

¹ امين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 337.

جدول رقم (01-03): نسب السيولة لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الخصوم الى الأصول السائلة	الخصوم/ الأصول السائلة	تبين قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية. الحد المقبول لهذه النسبة هو 105%.
المخصصات التقنية للأصول السائلة	الأصول السائلة/ المؤنونات التقنية	تهدف إلى التأكد من توافر السيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية. والمعدل المقبول هو اقل من 100%.
الإحتياطيات التقنية	التغير في الإحتياطي للسنة المالية) + فائض العام السابق	تعتبر مؤشرا لقيمة الإحتياطيات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة. يكون حدها الأقصى 25%.
رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل	(رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل) + الفائض	تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل. الحد الأقصى لها هو 40%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة لدورة 2018-2019-2020.

ثانيا: نسب الربحية:

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في إستغلال الموارد إستغلالا أمثل لتحقيق الأرباح المراد الوصول اليها، وهو مؤشر لتحسين الأداء المالي للشركة، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي.¹

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى 2010، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص: 59.

وتعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون المتوقعون لأغراض تحديد مسار إستثماراتهم، على إعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية.¹

جدول رقم (03-02): نسب الربحية لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
عائد الإستثمار	صافي الدخل من الإستثمار/متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق	تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الإستثمارية لشركة التأمين وحدها الأدنى المقبول هو 20%.
التغير في الفائض	(الفائض المعدل للعام الحالي-الفائض للعام السابق) / الفائض المعدل للعام السابق	تعبّر هذه النسبة عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه، وتتراوح بين (-10%) الى (+5%).

²المصدر: من إعداد الطالبتين.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، 2009، ص: 53.
² حمادي نسيم، مرجع سبق ذكره، 268.

ثالثاً: نسب السوق:

تهتم هذه النسبة بالتعرف على خيارات الإستثمار المتاحة، ومن أهمها ما يلي:¹

جدول رقم(03-03): نسبة السوق لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
العائد على الأسهم	الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم القائمة في نهاية الفترة	تقيس هذه النسبة نصيب السهم من الأرباح التي تحققها الشركة.
سعر السهم إلى عائد	القيمة السوقية للسهم/ العائد على السهم	تحدد هذه النسبة المبلغ الواجب استثماره للحصول على العائد المحقق للسهم.
نسبة الأرباح المدفوعة	الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية/ صافي الأرباح القابلة للتوزيع	تعكس هذه النسبة سياسة الشركة في توزيع الأرباح.
نسبة عائد التوزيع	حصة السهم من الأرباح الموزعة/ سعر السهم السوقي	تقيس هذه مقدار الأرباح المقبوضة مقابل الإستثمار.
نسبة القيمة السوقية	سعر السهم السوقي/ القيمة الدفترية للسهم	تعتبر هذه النسبة مؤشراً على توقعات المستثمرين عن الشركة وعلى الإستثمار في أسهمها.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

رابعاً: نسب الرفع المالي(المديونية):

يساعد الرفع المالي المقبول في تحسين عائد الملكية، ولبيان مساهمة الرفع المالي في الربحية والعائد على حق الملكية.

1-العائد على الأصول = صافي الدخل/ إجمالي الأصول.

2-نسبة الرفع = إجمالي الأصول/ حق الملكية.

وبذلك نتوصل إلى:

¹ مفلاح محمد عقل، مقدمة ف الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص: 342.

(صافي الدخل / حق الملكية) = (صافي الدخل / إجمالي الأصول) * (إجمالي الأصول / حق الملكية)¹

جدول رقم (03-04): نسب الرفع المالي لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
نسبة الإقراض	إجمالي القروض / إجمالي الأصول	تحدد هذه النسبة قدرة الشركة على الحصول على أموال إضافية.
معدل تغطية الفائدة	صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة / الفوائد السنوية المدفوعة	تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تسديد فوائد القروض طويلة الأجل، مما يزيد ثقة المقرضين والدائنين في الشركة وفي إمكانية الوفاء بفوائد القروض.

2

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المالية في التقييم والرقابة على الأداء المالي.

تعتبر المؤشرات المالية إحدى أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعاً في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها.³ تسمح المؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعد في معرفة مدى التوازن المالي للشركة ومن أهمها نذكر:⁴

¹ علي أنور العسكري، الرقابة المالية على الأموال العامة، مكتبة بستان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع الكتب، 2008 ص: 84.

² بوسحاقي منال، سيفي رتام، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

³ إبراهيم محمد علي الجز راوي، تحليل الاستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009، ص398.

⁴ شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ضل جائحة كوفيد، 2022.

الفرع الأول: رأس المال العامل.

إن دراسة التوازنات المالية تهدف أساساً للتأكد من أن المؤسسة لمن تقع في حالات عسر مالي، وذلك من خلال توفير هامش الأمان والمتمثل في رأس مال العامل والذي يوجه بدوره لتغطية إحتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدورة إستغلال المؤسسة.¹

أولاً: تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم النسبة المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة في المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويمثل ذلك في جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير الجارية. كما يمثل في إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل.² يعرف كذلك أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة (الإستخدامات المستقرة) بإستخدام الموارد المالية الدائمة.³

ثانياً: أهمية رأس المال العامل:⁴

- إن رأس مال العامل بمختلف أنواعه له أهمية كبيرة للمحلل المالي حيث تتمثل في العناصر التالية:
- يعتبر رأس مال العامل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي حيث:
- يشكل ضمان للسيولة، وبالتالي يتحكم في تحديد مستوى الخزينة؛
- يعطي قياساً إجمالياً لهيكل الأصول والخصوم في آخر الدورة، وتحديد مستوى رأس مال العامل يتطلب تحديد مستوى الخزينة أي المحافظة على الملائمة؛
- هو هامش يستعمل لمواجهة صعوبات التسيير؛
- يجنب المؤسسة الإختلال المالي دون التأثير بالتقلبات الموسمية؛
- زيادة ثقة الموردين.

¹ علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تخصيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اقلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2017، ص: 45.

² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون تبارت، 2017، ص: 19.

³ الازهاري قريوي، غربي ياس، نذير أكرم، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2020/2019، ص: 07.

⁴ الازهاري قريوي، غربي ياس، نذير أكرم، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

ثالثاً: أنواع رأس المال العامل.

يأخذ رأس مال العامل أنواعاً أساسية أهمها:

أ: رأس مال العامل دائم (صافي):

يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل وغالباً ما يكون رقماً موجباً ويعتبر مقياساً مقبولاً للسيولة، ويجب وفق العلاقة التالية:

رأس مال العامل الدائم (أعلى الميزانية) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

رأس مال العامل الدائم (أسفل الميزانية) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

ب: رأس مال العامل الإجمالي (الخام):

وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة ويحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

ج: رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل

الاستثمارات الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الأجنبي.

د: رأس المال العامل الخارجي (أجنبي):

رأس المال العامل الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي والأصول

المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

رأس المال العامل الخارجي (أجنبي) = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون.

رابعاً: حالات رأس المال العامل:

✓ الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب: يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير

مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ إستحقاقها كما تلجأ المؤسسة

¹ علي عقاد، ياسين جلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الإضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

✓ **الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزامها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

✓ **الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم:** يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد إستحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.¹

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل.

احتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس المال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.²

أولاً: تعريف احتياج رأس المال العامل.

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإن كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{أصول الثابتة}$$

وترجع أهميته في مساعدة المؤسسة في حالة الحاجة لحصولها على الأموال لتغطية احتياجاتها والتي تعبر عن احتياجات رأس المال العامل.³

ثانياً: أنواع احتياج رأس المال العامل.

وينقسم احتياج رأس المال العامل مجموعة من الأنواع نذكر منها:

¹ جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2018، ص: 21.

² علي عقاد، ياسين جلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

³ جغام سعاد، بوقرة مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

1- احتياج رأس المال العامل للاستغلال:

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية القصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية.

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال.

2- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال:

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة لموارد الإستغلال المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير.¹

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال

ثالثا: حالات احتياج رأس المال العامل:

✓ احتياج رأس المال العامل سالب: إذا كانت قيمة كبيرة وموجبة فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية، والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الإستغلال (حالة الاختلال)؛

✓ احتياج رأس المال العامل موجب: ففي هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود احتلال في استقلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة الاختلال)؛

✓ احتياج رأس المال العامل متساوي: موارد الدورة = احتياجات الدورة.²

الفرع الثالث: الخزينة:

أولا: تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا.³

¹ عيسى سيهايم، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمتوسطة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص: 49.

² عيسى سيهايم، عيسى يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

³ مريم قمور، لمياء حميد، دور التحليل بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، مذكرة مقدمة استكمالا متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: محاسبة وإدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2017، ص: 34.

كما تعرف الخزينة أيضا "مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية.¹ وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

أو

الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية.

ثانيا: الحالات الممكنة للخزينة.

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

- ✓ الحالة الأولى: الخزينة الصفرية: تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل.
- ✓ الحالة الثانية: الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.
- ✓ الحالة الثالثة: الخزينة سالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.²

المطلب الثالث: جدول التمويل

يعتبر جدول التمويل من أهم الوسائل التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة وذلك من دورة مالية لأخرى فهو من الأدوات التي يعتمد عليها في التشخيص المالي.

الفرع الأول: تعريف جدول التمويل.

سنحاول في هذا المطلب تعريف جدول التمويل وكذا التعرف على أهميته ومختلف أهدافه.

¹ توابي سمير، رواط احمد، دور سلوك الخزينة في تحقيق التوازن المالي، دراسة حالة المؤسسة الصناعية "البتيتمال"، وحدة هياكل غرب فرع "باتسيك" بعين الدفلى، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2018/2019، ص-ص: 13-14.

² مريم قمور، لمياء حميد، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

تعريف أول: يعرف جدول التمويل " جدول لاستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما يبرز هذا الجدول تمويل الاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، ووسائل التمويل اللازمة وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة".¹

تعريف ثاني: أما خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (O.E.C.C.A) ذهب إلى " أن جدول التمويل يصف الكيفية التي من خلالها تتمكن موارد المؤسسة من مواجهة احتياجاتها أثناء دورة الاستغلال".²

الفرع الثاني: أهمية وأهداف جدول التمويل.³

أولاً: أهمية جدول التمويل:

يقدم جدول التمويل للمحللين الماليين فوائد عديدة أهمها:

- يفسر جدول التمويل مختلف التغيرات التي تطرأ في أصول المؤسسة خلال الدورة، كما يقدم معلومات عن سياسة استثمار وبيع الأصول، والتدفق النقدي والتمويل الخارجي (الاستدانة أو اللجوء إلى التمويل الخارجي)؛
- يعتبر جدول التمويل أداة فعالة لوضع الخطط الاستثمارية التمويلية على المدى المتوسط والطويل، التي تستند على التوقعات الماضية؛
- كما يسمح جدول التمويل بمقارنة الإنجازات التي حدثت فعلاً والتوقعات المخططة مسبقاً، من أجل الثغرات المحتملة بهدف المحافظة على التوازن المالي وتحديد الخطط الاستثمارية التمويلية للمؤسسة.

ثانياً: أهداف جدول التمويل.

يحقق جدول التمويل عدة أهداف للمؤسسة أهمها:

- يمكن المؤسسة من الانتقال من الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات التي تطرأ خلال السنة المالية؛

¹ إسلام بون، عمر بن صالح، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لاستكمال نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وإدارة مالية، قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، 2017، ص: 48.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم التدبير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001، ص: 57.

³ إسلام بون، عمر بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

- يسمح جدول التمويل بتحليل مختلف الحركات التي تفسر الذمة المالية للمؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة في مختلف بنود القوائم المالية للمؤسسة؛
- جدول التمويل يساعد على قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة أي قياس خطر عدم مواجهة إستحقاقاتها في المستقبل القريب؛
- تلخيص العمليات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية مع شرح على أثرها مع الخزينة.¹

ثالثاً: بناء جدول التمويل:²

يستوجب إعداد جدول التمويل لفترة مالية ما، الحاجة الى ميزانيتين متتاليتين...، ذلك أن الميزانية تبين لنا المركز المالي في فترة زمنية محددة عادة ما يكون آخر السنة المالية، وقبل هذه الفترة يكون المركز المالي للمؤسسة مختلف لأن العمليات المالية المستمرة في المؤسسة تؤثر على بنود الميزانية. وبناء على ذلك فنحن بحاجة إلى ميزانية خاصة ببداية الفترة وأخرى بنهايتها من أجل التعرف على التغيرات التي حدثت على بنودها خلال الفترة.

الخطوة الأولى: إعداد القوائم المالية اللازمة من أجل إعداد قائمة موارد الأموال واستخداماتها، ليتم بعد ذلك رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

الخطوة الثانية: إعداد قائمة موارد الأموال واستخداماتها؛

الخطوة الثالثة: حساب موارد الأموال؛

الخطوة الرابعة: حساب استخدامات الأموال؛

الخطوة الخامسة: نقوم بالتأكد من عدم تكرار حساب عناصر الميزانية أكثر من مرة؛

الخطوة السادسة: نقوم على جمع مصادر الأموال ومجموع الاستخدامات، والتأكد من أن شرط التساوي بينهما محقق، بالإضافة إلى تحليل ومناقشة النتائج.

¹ إسلام بودن، عمر بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

² وعلي مريم، يوسفى ساسية، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، 2017، ص: 11.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا إلى مختلف المفاهيم النظرية يمكننا القول بأن الرقابة المالية تقوم بدور هام في التقييم المالي لشركات التأمين وذلك من خلال متابعة ودراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية الرئيسية، كما تشمل مهام الرقابة المالية على شركات التأمين بتقييمها للأداء المالي من حيث مستوى رأس المال وتقييم القدرة على تحمل المخاطر وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتأكد من الإمتثال للمعايير المحاسبية والتقارير المالية المعتمدة. وبشكل عام اتضح لنا أن دور الرقابة المالية لشركات التأمين يساعدها في تعزيز ثقتها في قطاع التأمين وتعزيز استقرارها للأدائها المالي وكذلك حماية حقوق المستهلكين والمساهمين وضمان إستقرار قطاع التأمين.

الفصل الثاني:

إستخدامات الرقابة المالية في تقييم

الأداء المالي للشركة الوطنية

للتأمين saa.

تمهيد

من خلال الفصل الأول حاولنا تقديم الإطار النظري وأهم المفاهيم المتعلقة بالرقابة المالية وإبراز دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وباعتبار الرقابة المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تساعد المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية، قمنا بإسقاط ما سبق على دراسة ميدانية باختيار الشركة الوطنية للتأمين saa والتي لها مكانة في السوق الجزائري فهي تعتبر من أقدم الشركات الرائدة في مجال التأمين ولما لها من خبرة في هذا المجال، ولذلك تطرقنا إلى تطبيق هذه الدراسة من أجل تحليل ومراقبة وتقييم الأداء المالي في الشركة باستعمال مختلف النسب المالية.

وعليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين saa.

المبحث الثاني: عرض الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين saa .

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين saa من خلال أدوات الرقابة المالية.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين saa.

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين saa واحدة من أكبر شركات التأمين في جزائر، حيث تمثل نسبة 28% من الحصة السوقية الإجمالية، وقد تطورت على مر السنين لتصبح شركة قوية ومتخصصة في مجال التأمين.

المطلب الأول: لمحة عامة عن الشركة الوطنية للتأمين saa.

سننظر في هذا المطلب إلى إعطاء نظرة شاملة حول الشركة الوطنية للتأمين saa.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين.¹

تم إنشاء الشركة الوطنية للتأمين saa في 12 ديسمبر 1963 كشركة تأمين عام على شكل شركة مختلطة جزائرية ومصرية 61% الجزائر و 39% مصر من رؤوس الأموال على الترتيب، حيث اعتبرت كأول نقطة بيع تفتح أبوابها وسط الجزائر ب 530 نقطة بيع، بعدها أمتت الشركة سنة 1966 بموجب القانون 66-127 بموجب الأمر رقم 66-129 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين وأوكلت إليها عمليات التأمين على السيارات والأخطار البسيطة وتأمينات الأشخاص وأصبحت 100% جزائرية. وذلك بعد إعادة هيكلة شركة caar في سنة 1976.

سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات آسهم (spa) كما قامت بتحويل طريقة الحكم الخاصة بها وتصبح (EPE) برأس مال يقدر 80 مليون دينار جزائري.

وفي عام 1990 تم إلغاء تخصص شركات التأمين العامة وبدأت الهيئة الشعبية في تغطية المخاطر الصناعية والهندسية والمواصلات والزراعة والتأمين على الحياة والصحة، ففي سنة 1995 عملت الشركة على إعادة توطين الوسطاء الخاصين (الوكلاء العاميين، السماسرة والتأمين). وأيضا تنفيذ أدوات مراقبة

¹ <https://www.saa.com> المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الموقع الرسمي للشركة تم الاطلاع في 2023/04/12 على الساعة

السوق وإنشاء لجنة الإشراف على التأمين، وتوسعت أنشطتها وبدأت الشعبية في تسويق منتجات التأمين الزراعي منذ عام 2000.

كما طورت الشركة نظامها المعلوماتي المقدم من ORASS ERP يتكيف مع احتياجاتها وذلك سنة 2003، بعدها فصلت الشركة التأمين الشخصي عن ذلك المتعلق بالأضرار بعد أن كانت تمارس كل عمليات التأمين وذلك سنة 2010.

أما سنة 2014 أجبرت الشركة الوطنية إلى إعادة توجيه استراتيجي والتنوع من محفظتها، حيث تزايد رأس مالها إلى 30 مليار دج أو 275 مليون دولار أمريكي سنة 2017 ما حقق أعلى مؤشرات تقدم الأداء في السوق مع محفظة متنوعة الآن.

كما شهدت خلال هاته السنوات 2020/2019 بتحقيق نتائج إيجابية على الرغم من سياق الوباء (الكوفيد19) من الأزمة الاقتصادية محاولة الشركة التحديث في عمليات الإنتاج ومزاولة نشاطها بشكل عادي محافظة على الصمود لتحقيق نتائج تتناسب مع الإستراتيجية المسطرة.

فالיום وتحديدًا سنة 2023 تشهد الشركة الوطنية للتأمين بنتائج لعشرات السنوات من نجاحها وتحتفل بالذكرى الستين لتأسيسها، ويعد هذا نهجًا إستراتيجيًا يشهد على المتانة المالية للشركة ويمكنها من تأكيد مركزها الريادي في سوق التأمينات.

الفرع الثاني: مهام الشركة الوطنية للتأمين.

ترجع مهام الشركة في النقاط التالية:

- **التأمين على الحياة:** وتشمل جميع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان ومن بينها:
 - التعويض عن العلاج؛
 - دفع المعاش عند بلوغ الشخص سن معين لمدة معينة أو مدى الحياة؛
 - التأمين ضد الأخطار المهنية؛
- **التأمين مخاطر، النقل الجوي، البري البحري:** ويتمثل في تعويض أصحاب وسائل النقل مما يلحق بهم الضرر نتيجة هلاك تلك الوسائل أو ما قد يصيبها من ضرر.
- **التأمين ضد الحرائق:** والغرض منه هو حماية الفرد أو ممتلكاته من الضرر المترتب عن هذه المخاطر.

- التأمين ضد السرقة.
- التأمين ضد الحوادث الجسمانية.
- التأمين على السيارات.
- التأمين على النقل.

الفرع الثاني: تعريف الوكالة الوطنية للتأمين saa.

هي الخلية المكلفة بتشكيل الهدف المسطر من طرف الوحدة حيث تجيب على طلبات الزبائن في مبيعات الإنتاج تسيير "العقود والتعويضات" وجميع الموارد.

وقد أنشأت الوكالة الوطنية للتأمين في 1987/06/01 وهي تابعة لمندوبية الوسط رئيسها العمري محمد عنوانها 48 شارع جبار إبراهيم-خميس الخشنة ولاية بومرداس.

تقوم الوكالة بجميع أنواع التأمينات السيارات، الكوارث الطبيعية، المسؤولية المدنية، النقل الجوي/بري/بحري، المخاطر الفلاحية وتأمينات الأشخاص.... الخ.

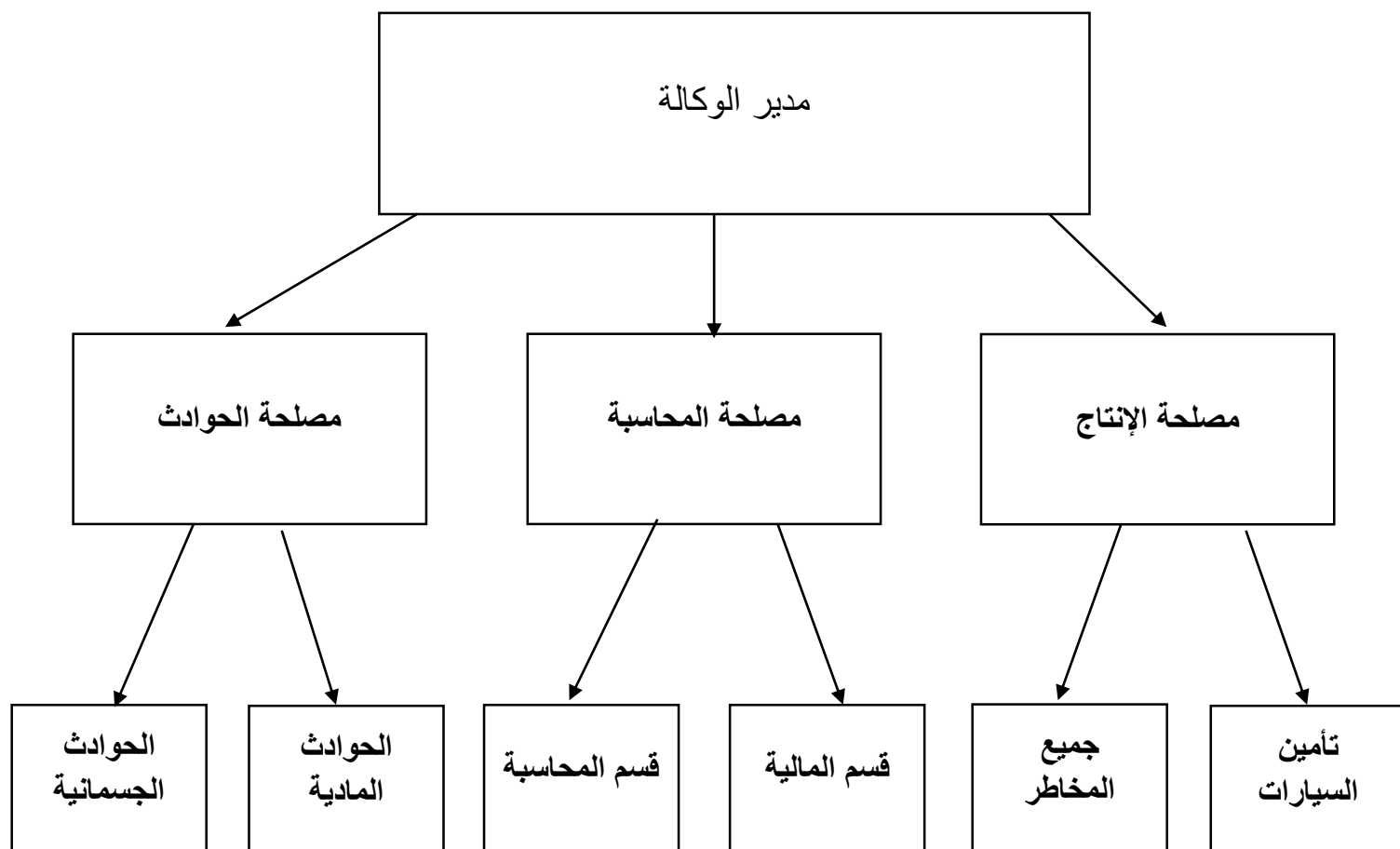
كما تسيير الوكالة وفق نظام معلوماتي يسمى بـ **ORASS** في جميع أقسام الوكالة قسم الإنتاج وقسم الحوادث وقسم المحاسبة، إلا أن تأمين الأشخاص له برنامج خاص به عبر الانترنت يسمى **أمانة للتأمينات**.¹

¹ العمري محمد، الوكالة الوطنية للتأمين، خميس الخشنة، لمحة عن الشركة الوطنية للتأمين، 2023/03/13، (مقابلة شخصية).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتأمين saa بخميس الخشنة.

ويتمثل الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية فيما يلي:

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين saa



المصدر: من وثائق الشركة الوطنية للتأمين saa¹.

من خلال الهيكل التنظيمي للوكالة سنقدم أهم المهام التي تقوم بها كل مصلحة:

1- مدير الوكالة.

يعتبر مدير الوكالة المسير الإداري، فهو الذي يرأس جميع المصالح وهو المسؤول الأول عن عملية

توجيه وتنفيذ الأوامر الإدارية ونذكر منها:

¹ العمري محمد، الوكالة الوطنية للتأمين، خميس الخشنة، لمحة عن الشركة الوطنية للتأمين، 2023/03/13، (مقابلة شخصية).

- ربط إدارة الوكالة والمديرية الجهوية؛
- المصادقة والإمضاء على جميع الوثائق.

2- مصلحة الإنتاج.

حيث يقوم فيها كل عون مختص بالإنتاج باستقبال الزبائن وإعطائهم كل المعلومات اللازمة في مجال التأمين ويقوم باقتراح خدمات الوكالة للزبائن وإعداد وتحرير العقود، كما يقوم المحاسب في نهاية كل يوم بتحديد كشف يمثل الإنتاج اليومي لجميع الفروع من أهم وظائفها:

- إصدار وتحرير عقود التأمين؛
- تحديد أقساط التأمين الواجب دفعها؛
- إصدار الكشوف وتقارير الشهرية عن النتائج وإرسالها إلى المديرية الجهوية.

3- مصلحة المحاسبة.

يشرف المحاسب الخاص باستقبال الزبائن وإرشادهم في حالة وقوع الحادث، كما يقوم في هذا القسم بإنجاز الميزانيات وإعداد الفواتير وجدول المحاسبة خلال الدورة الإنتاجية، والقيام بالتسجيل المحاسبي لإيرادات الوكالة المتمثلة في أقساط التأمين ونفقاتها التي تأخذ شكل التعويضات التي تدفعها الوكالة للمؤمنين لهم في حالة تحقق الخطر المؤمن منه إذ تتولى هذه المصلحة:

- استقبال المؤمنين لهم من أجل تسديد أقساط التأمين؛
- تحرير شيك التعويض اعتمادا على أمر تسديد الأقساط؛
- مراقبة العمليات البنكية.

4- مصلحة الحوادث.

في حالة تحقق الخطر فإن المؤمن له يتصل بالوكالة لتبليغ بتعرضه للحادث، حيث يكمن دور هذه المصلحة في التحقق الفعلي بشأن الحادث وتحقيق الخسارة وتقديرها ومن ثم تحديد مبلغ التعويض المستحق كما يقوم رئيس المصلحة بالوظائف التالية:

- تقديم وثائق التصريح بالحادث؛
- استقبال ومعالجة التصريح بالحادث.

المبحث الثاني: عرض الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين saa .

تعد شركات التأمين من أهم الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية، ومن أجل متابعة وتقييم الأداء المالي لشركة التأمين ومعرفة ما إذا كانت تحقق أرباحا أو خسائر يتم استخدام الرقابة المالية. وسنتطرق في هذا المطلب الى دراسة وتحليل أهم القوائم المالية لشركة الوطنية للتأمين saa المتمثلة في الميزانيات العمومية وجداول حساب النتائج خلال السنوات 2020/2019/2018.

المطلب الأول: النتائج المحققة للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات 2020/2019/2018.

تفسر المعطيات الواردة أدناه تطورات النشاط المالي خلال الثلاث سنوات محل الدراسة، وسنحاول من خلال ذلك تحليل المعطيات الواردة في هذا الجزء من الدراسة.

الجدول رقم(01_02): الهامش الصافي للتأمين للسنوات 2020/2019/2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان	2018	2019	2020
رقم الاعمال	%27,95	%29,117	%27
الأقساط الممنوحة	%4,1	%4,7	%5,09
خصوم المطالبات	%12,4	%12,9	%12,03
العمولات المتلقات	%0,8	%0,9	%0,97
صافي هامش التأمين	%12,3	%12,5	%11,3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق للسنوات(2020/2019/2018).

نلاحظ من الجدول أعلاه ان هامش الملاءة للشركة يتسم بالارتفاع خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وهذا يبين أن الشركة في وضع مالي يسمح لها بالوفاء بالالتزامات المالية بنسبة أكبر من السنة السابقة، كما شهدت انخفاض خلال سنة 2020 وهذا راجع الى التدهور في الاقتصاد بسبب جائحة كورونا وهذا ما أدى الى التراجع في القطاعات بصفة عامة.

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية للسنوات 2018/2019/2020.

سنقوم بعرض تغيرات الميزانية المالية لجانب الأصول وما يقابلها من خصوم للشركة الوطنية للتأمين saa خلال السنوات (2018-2019-2020). وذلك لتوضيح وضعها المالي خلال هاته السنوات وإمكانية تحليلها لاحقاً.

الفرع الأول: عرض أصول الميزانية.

جدول رقم(02_02): أصول الميزانية لشركة الوطنية للتأمين.

الوحدة ب: دج

الأصول	2018	2019	2020
أصول غير جارية			
أصول ثابتة معنوية	101389784,32	102666034,57	99642466,65
أصول ثابتة عينية	00	00	00
أراضي	5393328454,94	5398432314,94	6132619215,20
مباني	1615538084,22	16111950233,41	14779064564,96
العقارات المستثمرة	838234720,77	760556176,37	689876076,19
المعدات والأدوات التقنية	00	00	00
أصول ثابتة مادية أخرى	868633942,69	830512246,34	780510954,56
أصول في الامتياز	176442025,27	96566643,82	92853686,61
أصول قيد الإنجاز	603921522,45	902190516,69	1460317057,10
الأصول المالية	00	00	00
سندات معدلة	4407229622,71	4248796043,26	4194527197,43

34302631117,06 127938950,48 1413575263,61 66974850,76	31656304178,90 234294435,71 13011056652,72 35692231,91	38096282816,58 249606962,05 968132083,21 9308588,88	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية أصول ضريبية أموال وأوراق مالية مودعة
64140531400,61	61679066708,64	6786804860,09	إجمالي الأصول الغير جارية
00 00 3136004106,95 - 849831156,96 5860938428,26 1177986795,19 129627100,61 171836166,82 7401404000,00 4164789697,75	00 00 2917949924,46 - 655820886,90 5825610211,83 625486768,17 57727868,31 182003075,91 9065330000,00 3829270797,51	00 00 2105588533,21 - 652649027,59 591776632255 839055118,78 89808266,01 175026589,35 1574984000,00 3409208949,90	أصول جارية احتياطات تقنيات التأمين حصة التأمين الافتراضي حصة إعادة التأمين المسندة حملة الوثائق والوسطاء وسطاء التأمين الدائنون والحسابات مرتبطة موردون آخرون الضرائب وما يماثلها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الخزينة

الفصل الثاني استخدامات الرقابة في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين SAA

89241745254,22	15899953309,23	14764086807,39	مجموع الأصول الجارية
87032948853,15	83806624173,84	82632135415,48	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق لسنوات (2020/2019/2018).

الفرع الثاني: عرض خصوم الميزانية لسنوات 2020/2019/2018.

الجدول رقم (02_03): خصوم الميزانية لشركة الوطنية للتأمين saa .

2020	2019	2018	الخصوم
30000000000,00	30000000000,00	30000000000,00	رؤوس الأموال الخاصة
			رأس المال الصادر أو
			أموال الاستغلال
6869637835,60	5673904859,90	4272957128,43	علاوات واحتياطات
173109142,47	173109142,47	173109142,47	فوارق إعادة التقييم
00	00	00	فارق المعادلة
2635614377,94	2195732975,70	2900947731,47	النتيجة الصافية
00	00	00	المرحل من جديد
00	00	00	حصة الشركة الموحد
39678361356,01	38042746978,07	37347014002,37	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم الغير جارية
976008600,00	1920224600,00	2865614402,88	قروض وديون مالية
00	00	00	ضرائب مؤجلة غير
			جارية
92853686,61	96566643,82	176442025,27	ديون أخرى غير جارية
3202651754,99	2854291847,19	2542376359,75	مؤونات مقننة
2181726026,43	2318020619,42	1854067244,52	

2578148982,44	2391731086,10	1644216464,64	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين
9031389050,47	9580834796,53	9082716497,06	مجموع الخصوم غير جارية
27769689570,89	27154669726,80	26430223025,25	خصوم جارية
565216525,24	351716383,83	266897138,92	مؤونات فنية لعمليات التأمين عمليات مباشرة
3411751138,06	2956666682,69	3190485908,85	الموفقات المتنازل له والحسابات الملحقه
677137400,11	641860796,12	602423969,20	المؤمنين ووسطاء التأمين الدائنون
1503441897,99	2080136587,67	2104544538,45	الضرائب ديون أخرى
4395715346,37	4029169277,47	3525758915,28	الخزينة السالبة
246568,01	265012,55	82071420,10	
38699331138,69	37214484467 ,13	36202404916,05	مجموع الخصوم الجارية
88926484234,48	84838066241,73	82632135415,48	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق السنوات(2020/2019/2018).

المطلب الثالث: جدول حساب النتائج لسنوات (2020/2019/2018).

الجدول رقم (02_04): جدول حساب النتائج لشركة الوطنية للتأمين saa.

التسميات	2018	2019	2020
الأقساط المكتتبة على العمليات المباشرة	23045494714,09	23769992401,95	20632858378,11
أقساط مقبولة	814667926,42	861848481,77	1337640799,95
أقساط التأمين مؤجلة	36008945,68	11868866,95	980399501,77
أقساط التأمين مقبولة مؤجلة	37462061,51	67125127,21	18472269,84
الأقساط المكتتبة للسنة	23858709524,68	24576584623,46	22766116409,99
خدمات على العمليات المباشرة	12375998352,92	12965957550,22	12240821819,00
خدمات بالموافقة	7614657,97	26386113,30	37521652,28
خدمات (مطالبات) للسنة	12383613010,89	12991443663,52	12278343471,28
عمولات مقبولة لإعادة التأمين	828527822,74	942715605,57	972706793,16
عمولات مدفوعة لإعادة التأمين	53653807,91	46671731,19	76935067,20
عمولات إعادة التأمين	774874014,83	896043874,38	895771725,96
هامش التأمين الصافي	12249970528,62	12481184834,32	11383544664,67

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق السنوات (2020/2019/2018).

3329216662,97	2972766733,93	2911355664,40	الخدمات والاستهلاك الأخرى
4814077978,67	5474484854,75	4799411511,04	أعباء المستخدمين
524527272,73	5826381993,71	563220305,10	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
00	00	00	الإنتاج المثبت
640487127,65	383335281,29	382044272,43	المنتجات التشغيلية الأخرى
160828579,28	167260716,58	149104034,23	أعباء تشغيلية أخرى
2603832461,48	3210886375,51	2883111053,00	مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة
418948506,58	373314290,5	917187093,69	الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
1010497343,77	829197531,71	224299326,97	النتيجة التشغيلية
2112638790,47	1878768579,39	1639210663,15	المنتجات المالية
150167929,94	170423527,70	220010224,61	الأعباء المالية
1962470860,53	1708345051,69	1419200438,54	النتيجة المالية
2972968204,30	2537542583,40	3662119765,51	النتيجة العادية قبل الضرائب
449823437,25	674783177,21	986246765,26	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
112469610,89	332973569,51	224994731,22	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية

26833962560,65	28107446649,10	27572025568,78	إجمالي الإيرادات من الأنشطة العادية
24198348182,71	25911713673,40	24671077837,31	مجموع نفقات الأنشطة العادية
2635614377,94	2195732975,70	2900947731,47	النتيجة الصافية للسنة المالية

المبحث الثالث: تقييم وتحليل الأداء المالي بواسطة النسب المالية لشركة الوطنية للتأمين saa.

تعد النسب المالي من أهم أدوات التحليل المالي إستخداما في تقييم الأداء المالي للشركة، كما تمكن هذه النسب من مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم إتجاهات الأداء لديها.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الملاءة.

الجدول رقم (05_02): تطبيق نسب الملاءة

البيان	النسبة	2018	2019	2020
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/ اجمالي التعويضات	%301,58	%292,82	323,15%
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة/ الأموال الخاصة	%25,69	%63,62	%60,57
التعويضات للديون التقنية	التعويضات/ الديون التقنية	%358,17	%392,68	%308,73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة لدورة 2020-2019-2018.

نلاحظ من خلال النسب الظاهرة في الجدول ما يلي:

من حساب نسب الملاءة تبين أن هامش الملاءة للشركة الوطنية للتأمين أكبر من الحد الأدنى المطلوب، وهذه النسبة تبين مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الأرباح، وبالتالي بإمكان الشركة اتخاذ قرار تسديد ديونها.

من حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة نجد أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة كمورد ثانوي، حيث فاقت نسبة هذه الأخيرة 323% في الفترة محل الدراسة، حيث أنها تملك القدرة على تغطية الالتزامات الخاصة، وبالتالي بإمكان الشركة اتخاذ قرار الاعتماد على أموالها الخاصة.

أما من حساب الأصول الثابتة للأموال الخاصة فنجد أن نسبة هذه الأخيرة متذبذبة ففي سنة 2018 قدرت نسبتها ب 25,69%، ثم شهدت خلال سنة 2019 ارتفاعا كبيرا بنسبة 63,62%، ثم عاودت بالانخفاض بنسبة صغيرة خلال سنة 2020 قدرة ب 60,57%، ومن خلال هذه النتائج يتبين أن الشركة قادرة على تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة، اما نسبة التعويضات للديون فنجد أن هذه النسبة قد ارتفعت خلال سنة 2019 بنسبة 392,68% مقارنة بسنة 2018 التي قدرت نسبتها ب 35,17% ثم عاودت بالانخفاض بنسبة كبيرة قدرة ب 308,73% خلال سنة 2020 مما يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، وقد يعود سبب هذا التراجع الى التدهور في الاقتصاد بسبب جائحة كورونا.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية.

الجدول رقم (02_06): نتائج نسب المردودية لسنة 2018-2019-2020

النسبة	كيفية حسابها	2018	2019	2020
مردودية النشاط	نتيجة الصافية/ رقم الأعمال	12.15%	8,93%	11,57%
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال قبل الضريبة/الأصول	0,27%	0,97%	1,16%

الفصل الثاني استخدامات الرقابة في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين SAA

المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	7.76%	5.77%	6.64%
-------------------	---------------------------------	-------	-------	-------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة لدورة 2018-2019-2020.

نلاحظ من خلال النسب الظاهرة في الجدول:

تحدد مردودية النشاط بنسبة هامش الربح، وتدرس نتيجة السنة الصافية مقارنة برقم الأعمال خارج الضريبة، وتعتبر هذه النسبة عن مستوى مردودية الدينار الواحد من المبيعات، حيث حققت الشركة نسب مقبولة خلال سنتي 2018 و2020 إلا أنها عرفت انخفاض في السنة التي تتوسطهم بنسبة 8,93%.

ونلاحظ من خلال الجدول تزايد في المردودية الاقتصادية من النسبة 0,27% الى النسبة 1,16% خلال السنوات محل الدراسة. تقيس المردودية المالية كفاءة الإدارة في تحقيق المردودية من خلال استغلالها لأموال الملاك. نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في السنوات محل الدراسة، حيث انخفضت الى نسبة 5,77% سنة 2019 بعدما كانت 7,76% سنة 2018، ثم عاودت بالارتفاع بنسبة 6,64% خلال سنة 2020.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب أخرى.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الربحية:

الجدول رقم (02-07): تطبيق نسب الربحية لشركات التأمين.

البيان	اسم النسبة	2018	2019	2020
عائد الإستثمار	صافي الدخل من الإستثمار/متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق	3,87%	4,53%	4,66%
التغير في النتيجة الصافية	(النتيجة الصافية للعام الحالي-النتيجة الصافية للعام السابق) / النتيجة الصافية للعام السابق	-10,76%	-24,30%	20,03%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة لدورة 2018-2019-2020.

نلاحظ من خلال النسب الظاهرة في الجدول:

وتعتبر نسبت عائد الاستثمار من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين. وقدرت هذه النسبة ب 3,87%، و4,53% و4,66% على الترتيب خلال السنوات 2018, 2019 و2020.

كما تعتبر نسب التغير في النتيجة الصافية عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه، وتتراوح بين (-10%) الى (+5%). والتي قدرت ب -10,76%، -24,30% و20,03% على الترتيب خلال السنوات 2018, 2019 و2020.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الرفع المالي:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

الجدول رقم(02-08): تطبيق نسب الرفع المالي لشركات التأمين

البيان	اسم النسبة	2018	2019	2020
نسبة الإقراض	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول	3,46%	2,26%	2,44%
معدل تغطية الفائدة	صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة/ الفوائد السنوية المدفوعة	15,04%	4,95%	5,08%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة لدورة 2018-2019-2020.

نلاحظ من خلال النسب الظاهرة في الجدول:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة الوطنية للتأمين على أموال الغير في تمويل أصولها، وتقدر هذه النسبة ب 3,46% سنة 2018، لتتخفض هذه النسبة إلى 2.26% سنة 2019 ثم تعاود الارتفاع إلى 2,44% سنة 2020، وهذا ما يدل على انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، اذ من المتوقع أن لا تواجه الشركة أي صعوبات في سداد قيمة الديون في حالة استحقاق موعدها، وعليه يجب على الشركة اتخاذ قرار السداد، كما تقيس نسبة تغطية الفائدة عدد المرات التي يمكن بها تسديد فوائد القروض طويلة الأجل، مما يزيد ثقة المقرضين والدائنين في الشركة وفي إمكانية الوفاء بفوائد القروض.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات المالية.

كما رأينا سابقا أن المؤشرات المالية تعتبر من أحد الأدوات المستخدمة في التقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية، لذا تطرقنا الى اسقاط أهمها على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2020. ومن خلال الميزانية المالية نستخلص الميزانية المختصرة لحساب هاته المؤشرات المالية.

الفرع الأول: عرض الميزانية المختصرة للأصول للسنوات 2020/2019/2018.

الجدول رقم(02-09): جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات 2020/2019/2018.

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	2018	2019	2020
الأصول الثابتة	6786804860,09	61679066708,64	64140531400,61
الأصول المتداولة	14764086807,39	15899953309,23	89241745254,22
المخزونات	2105588533,21	2917949924,46	3136004106,95
المدينون	749927873493	734664881112	798538348102
الخزينة	498419294990	128946007900	115661936900
مجموع الأصول	82632135415,48	83806624173,84	87032948853,15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02-02).

الفرع الثاني: عرض الميزانية المختصرة للخصوم للسنوات 2020/2019/2018.

الجدول رقم(02-10): جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات 2020/2019/2018.

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	4642927304000	476235817700	492591961500
الأموال الخاصة	37347014002,37	38042746978,07	39678361356,01
ديون طويلة الاجل	9082716497,06	9580834796,53	9580834796,53
ديون قصيرة الاجل	36202404916,05	37214484467 ,13	38699331138,69

الفصل الثاني استخدامات الرقابة في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين SAA

مجموع الخصوم	82632135415,48	84838066241,73	88926484234,48
--------------	----------------	----------------	----------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03).

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي للسنوات 2020/2019/2018

أولاً/ رأس المال العامل.

ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (02-11): رأس المال العامل لشركة التأمين Saa خلال السنوات لدورة 2019-2018-

2020:

البيان	2018	2019	2020
الأموال الدائمة(1)	46429273040,00	4762358177,00	4925919615,00
أصول ثابتة(2)	6786804860,09	61679066708,64	64140531400,61
رأس المال العامل(1-2)	4636140499139,91	414556750991,36	428451430099,39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول (02-09) (20-12).

نلاحظ من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول:

أن رأس المال العامل موجب ويدل ذلك على وجود فائض في السيولة مما يعبر عن وفاء الشركة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ الشركة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل:

ويحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (02-12): احتياجات رأس المال العامل لشركة التأمين Saa خلال السنوات لدورة 2018-2019-2020:

البيان	2018	2019	2020
أصول متداولة	14764086807,39	15899953309,23	89241745254,22
ديون قصيرة الأجل	36202404916,05	37214484467,13	38699331138,69
احتياجات رأس المال العامل	(21438318108,66)	(21314531157,9)	50542414115,53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول (02-09) (20-12).

نلاحظ من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول:

أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال السنوات 2018، 2019 والذي يدل أن الشركة لها موارد مالية تفوق احتياجاتها، أي أنه يوجد تفاوت بين آجال الاستحقاق وآجال التسديد، وهذا راجع إلى طبيعة وميزة انعكاس دورة استغلال شركات التأمين، كونها شركات تباع عقود التأمين مقابل أموال في شكل أقساط وتقوم بتوظيفها، فإذا تحقق الخطر تقوم بتسديد التزاماتها تجاه المؤمن له، أما في سنة 2020 كان احتياج رأس المال العامل ويعني ذلك أن الشركة لم تحقق توازنا مالي بالإضافة إلى أن احتياجات الدورة أكبر من مواردها.

ثالثا: الخزينة

وتحسب كما يلي:

الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال

الجدول رقم (02-13): رصيد الخزينة لشركة التأمين Saa خلال السنوات لدورة 2018-2019-2020:

البيان	2018	2019	2020
رأس المال العامل (1)	4636140499139,91	414556750991,36	428451430099,39
احتياجات رأس المال (2)	(21438318108,66)	(21314531157,9)	50542414115,53
الخزينة (2-1)	4614702181031,25	393242219833,46	377909015983,86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول (02-09) (20-12).

نلاحظ من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول:

أن الخزينة تمثل الفرق بين رأس مال العامل وتعكس التوازن المالي للشركة من عدمه، وما يمكن ملاحظته أن رصيد الخزينة موجب لذا على الشركة الزيادة في رأس مالها العامل أو التخفيض من احتياجاتها الدورية، لتكون الخزينة صفرية في هذه الحالة لأن الخزينة موجبة يدل على أن هناك أموال غير مستغلة من طرف الشركة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل تقديم عرض كامل وتصنيف شامل للشركة الوطنية للتأمين saa من خلال التعريف بها وعرض هيكلها التنظيمي والمهام التي تقوم بها الشركة، إضافة إلى دراسة تطبيقية حول تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات الرقابة المالية خلال السنوات 2020/2019/2018، حيث تم تقييم وتحليل هذه الدراسة باستخدام أهم النسب المالية كنسبة الملاءة لشركة التأمين، ونسبة المردودية ونسب أخرى، وأيضا التطرق الى أهم المؤشرات المالية، وذلك لمعرفة الوضعية المالية للشركة بالاعتماد على مصادر ومعلومات المؤسسة، خاصة الداخلية منها المتمثلة في كل من الميزانيات المالية بجانبها وجداول حساب النتائج .

ومن خلال تحليلنا للنسب المالية واهم المؤشرات تبين لنا أن الشركة سجلت توازنا ماليا مقبولا وان المؤسسة في حالة جيدة، مما يدل على أن للشركة القدرة على اتخاذ قرار تسديد التزاماتها. وقيامها بالاستثمار في أنشطة أخرى خارج مجال التأمين وبالتالي يمكن القول ان شركة التأمين تسعى دائما إلى الرفع من حصتها السوقية وزيادة رقم أعمالها من خلال تحسين أدائها المالي.

الخاتمة

الخاتمة

وأخيرا بعد دراستنا للموضوع بأجزائه النظرية والتطبيقية المتمثل في دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين بالشركة الوطنية للتأمين، تبين لنا أن شركات التأمين بحاجة إلى الرقابة المالية لأنها تعتبر الأداة التي تعتمد الشركة عليها لمراقبة أنشطتها المالية والتي تساعد بدورها على تحديد أدائها المالي عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية التي تعطي نظرة شاملة حول قوة واستدامة أعمالها المالية.

ولبلوغ أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على التساؤل الذي كان المنطلق الرئيسي لها " كيف يمكن تقييم وتحليل الأداء المالي لشركات التأمين بالاعتماد على أدوات الرقابة المالية؟"، تناولنا دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالدراسة والتحليل والتطبيق الميداني، وعلى ضوء ذلك تم اختبار صحة الفرضيات ولخصنا على أساسها جملة من النتائج.

اختبار الفرضيات:

✓ فيما يخص الفرضية الأولى: « تكمن أهمية الرقابة المالية في عملية تقييم واتخاذ القرارات المالية لشركة التأمين في مراقبة الأنشطة وتقييم الوضعية المالية لها. وتبين بأن الرقابة المالية هي الإشراف والفحص والمراجعة للتعرف على كيفية سير العمل داخل الشركات، وترجع أهميتها في التأكد من سلامة تحديد الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء وللكشف عن المخالفات والانحرافات واقتراح وسائل لعلاجها. من خلال الإعتماد على مجموعة من الوسائل الكمية، ومن ثم تم إثبات هذه الفرضية.

✓ تم نفي الفرضية الثانية التي تنص: " تتمثل أدوات التحليل والتشخيص المالي في النسب المالية فقط التي تعتمد عليها شركات التأمين لقياس أدائها المالي. لأن أهم الأدوات التي تعتمد عليها شركات التأمين لقياس أدائها المالي تتمثل في النسب المالية كنسب الملاءة والمردودية وغيرها من النسب الأخرى وأيضا على المؤشرات المالية بأنواعها بالإضافة الى أدوات ووسائل كيفية.

✓ أما بالنسبة للفرضية الثالثة: تساهم أدوات الرقابة المالية من خلال تقييمها لمؤشرات ونسب معيارية يتم على أساسها مقارنة نتائج التحليل والتشخيص المالي المتوصل إليها. فقد تم إثبات الفرضية باعتبار أدوات الرقابة المالية ألية من أليات التقييم والتحليل المالي التي يتم من خلالها دراسة وضعيات الشركة ومعرفة أهم الانحرافات التي ستوجهها وإيجاد الحلول لهاته الانحرافات.

✓ كما نصت الفرضية الرابعة: " ترجع فعالية وإسهام أدوات الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين saa في دراسة وتحليل القوائم المالية". وثم اثبات الفرضية لأنه تم التطرق الى عرض أهم القوائم المالية وعرض وتحليل وتقييم الوضعية المالية للشركة بالإعتماد على القوائم المالية لدراسة حالة الشركة.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه سابقا توصلنا الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- أن الرقابة المالية تمثل أحد الأركان الأساسية للنشاط المالي والإداري وهدفها نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها؛
- يتمثل أداء الشركة في قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة من خلال استغلالها الأمثل لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية؛
- هنالك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي لشركات التأمين يهدف إلى تقييم أدائها من خلال الأساليب المختلفة من أبرزها التحليل المالي؛
- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشرات يعطي صورة واضحة عن الوضعية الحالية للمؤسسة مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص؛
- تلعب المؤشرات المالية دورا هاما في عملية تقييم الأداء اذ تبين صحة قدرة الشركة على توفيرها للموارد وكيفية تسيرها؛
- نسب الملاءة للسنوات محل الدراسة في حالة جيدة وهذا راجع لاستغلال الموارد والمعلومات المالية في تحسين القرارات المالية ودعمها؛
- حققت الشركة مردودية مقبولة على الموارد المستخدمة، من خلال دراستنا لمختلف نسب المردودية وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات المالية السليمة؛
- لدى الشركة الوطنية للتأمين القدرة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الأرباح، وبالتالي تسديد ديونها بأريحية وهذا راجع الى سيولتها المحققة؛
- إن الشركة الوطنية للتأمين تملك القدرة على تغطية التزاماتها الخاصة، وبالتالي يمكنها من الاعتماد على أموالها الخاصة لتسديد قيمة التعويضات المقابلة لها؛

- تسمح النسب المالية بإعطاء صورة حقيقية عن الأوضاع المالية السائدة في الشركة؛
- من النقاط الإيجابية المسجلة على الشركة هي انه بإمكانها تجنب بعض الأزمات المالية المفاجئة، فالشركة الوطنية للتأمين في كل سنة تحقق قيم موجبة في خزintها؛
- تحقق الشركة نسبة ربحية جيدة وهذا راجع الى كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح المراد الوصول اليها، وهي مؤشر لتحسين الأداء المالي للشركة.

التوصيات:

- ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يحدد السلطات والمسؤوليات؛
- توفر العدد الكافي من العناصر البشرية ذات الكفاءة والمقدرة على ممارسة العمل الرقابي وإعداد التقارير الورية عن الأداء مع استمرار تدريب هذه العناصر وإطلاعها على كل جديد في هذا المجال؛
- ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف مقاييس الأداء في الشركات وعدم تركيز نجاحها على المؤشرات المالية في تحديد الأهداف، باعتبار أن النجاح المالي يقود إلى تحقيق النجاح في المقاييس الغير المالية الأخرى؛
- يجب على الشركات التأمينية وضع نظام فعال لتحديد وتقييم المخاطر المالية وتطوير استراتيجيات ملائمة لتعامل مع هذه المخاطر وتنفيذها بشكل صحيح؛
- ينبغي على شركات التأمين النظر في سياساتها وإجراءاتها المالية الحديثة وتحديثها لضمان تناسبها مع البيئة التنظيمية المتغيرة؛
- توصية للشركة بتنويع استثماراتها في مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن التحكم والسيطرة عليها؛
- يمكن لشركات التأمين أن تختار مجموعة من النسب والمؤشرات الكمية والنوعية التي تعبر على أداء الشركات المثيلة وتقارنها بها؛
- التأكد من ضرورة تفسير نتائج التحليل المالي والفهم العميق لواقع وطبيعة عمل الشركة.

افاق الدراسة:

بعد دراستنا لموضوع دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، ومعرفة أهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة المالية للشركة في عملية تحليل واتخاذ القرارات المالية، نطمح أن تكون دراستنا مجرد تمهيد لدراسات أخرى تكون أكثر اتساعا وشمولا في معالجة قطاع التأمين، للتعرف على وضعيته من ناحية ومشاركته في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

لذا يمكن اقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع يساعد على البحث وأهمها:

- تفعيل دور الرقابة المالية في تحديد المخاطر في شركات التأمين؛
- تحسين الأداء المالي لشركة التأمين ودوره في تنافسية شركات التأمين؛
- أثر فيروس كورونا على نشاط شركات التأمين الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أيمن الشنطي، زهير الحدر، عامر عبد الله، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.
2. الدكتور عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت. لبنان 2004.
3. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. أكرم محسن اليساري وآخرون، مستجدات فكرية في عالم إدارة الأعمال، دار المنهجية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
5. حمدي سليمان سحيات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
6. خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.
7. علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
8. عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيقية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2004.
9. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، د.س.
10. علي أنور العسكري، الرقابة المالية على الأموال العامة، مكتبة بستان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع الكتب، 2008.
11. علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
12. عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، 1983.

13. محمد خير العكام، الرقابة المالية، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سنة 2018.
 14. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2009.
 15. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى 2010، دار الحامد للنشر والتوزيع.
 16. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2009.
 17. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011.
 18. مجيد الكرخي محمد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2007.
 19. مجيد الكرخي، موازنة الأداء وأليات إستخدامها في وضع تقييم موازنة الدولة، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
 20. وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، 2009.
- أطروحات الدكتوراه والمذكرات الجامعية:**
1. الأزهاري قريوي، غربي ياسر، نذير أكرم، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2020/2019.
 2. أمال حابس، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص التأمينات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2013.
 3. أكرام قدور، سهام سلطاني، دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادي، إختصاص نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

4. بوسحاقي منال، سيفي رتام، مكانة إدارة المخاطر في شركات التأمين في توجيه القرارات المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التأمينات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2022.
5. توابمي سمير، رواط احمد، دور سلوك الخزينة في تحقيق التوازن المالي، دراسة حالة المؤسسة الصناعية البتيمتال، وحدة هياكل غرب فرع باتسيك بعين الدفلى، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2019/2018.
6. جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة وإتخاذ القرارات. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
7. جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، معيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية قسم علوم التسيير-تخصص علوم التسيير-كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2014.
8. جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.
9. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
10. علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تخصيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2017.
11. غريب صليحة، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014/2013.

12. سيف الدين أحمد عوادي الأسدي، تأثير مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
13. ساجدة أحمد عاطف حرارة، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، 2016.
14. محمد زرفي، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة تجربة عينية من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2018/2017.
15. محمد عوض فضل الله شرف الدين، تقويم نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في قطاع التأمين التعاوني على أساس الجودة الشاملة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2010.
16. مريم قمور، لمياء حميد، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، مذكرة مقدمة إكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: محاسبة وإدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017/2016.

المجلات والمقالات:

1. إبراهيم محمد علي الجزاوي، تحليل الإستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009.
2. حمادي نسيم، ملياني فتيحة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام النسب المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين الشركة المركزية لولاية الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، 2022.
3. علي كاظم حسين، الرقابة المالية في الإسلام، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2009.
4. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، 2021.
5. محمد يونس يحيى، ماهية الرقابة المالية، مجلة، جامعة الموصل، 2004.

6. نجلاء إبراهيم عبد الرحمان، ألاء ناصر الشريمي، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4)، العدد (15)، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2020.

التقارير:

1. التقرير السنوي لشركة الوطنية للتأمين saa لسنة 2018.
2. التقرير السنوي لشركة الوطنية للتأمين saa لسنة 2019.
3. التقرير السنوي لشركة الوطنية للتأمين saa لسنة 2020.

الروابط الإلكترونية:

1. <https://www.saa.com>

مقابلات الشخصية:

1. مقابلة مع مدير وكالة الشركة الوطنية للتأمين saa بخميس الخشنة.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: الميزانية المالية (أصول وخصوم) وجدول حساب النتائج لدورة 2018.

BILAN ENTREPRISE (PASSIF)

ARRÊTÉ AU 31/12/2018

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 272 957 128,43	2 522 072 287,09
Ecart d'évaluation	173 109 142,47	173 109 142,47
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	-
Résultat de l'exercice	2 900 947 731,47	3 250 884 841,34
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	37 347 014 002,37	35 946 066 270,90
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes assimilées	2 865 614 402,88	3 783 243 586,53
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	176 442 025,27	581 690 268,52
Provisions règlementées	2 542 376 359,75	2 289 014 052,70
Provisions et produits constatées d'avance (sauf 155)	1 854 067 244,52	1 710 055 525,11
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	1 644 216 464,64	1 326 416 961,75
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS	9 082 716 497,06	9 690 420 394,61
PASSIFS COURANTS		
Provisions directes	26 430 223 025,25	26 806 584 231,82
Acceptations	266 897 138,92	227 824 685,21
Cessionnaires et Cédants créditeurs	3 190 485 908,85	2 920 922 089,48
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	602 423 969,20	472 849 325,91
Impôts crédit	2 104 544 538,45	1 366 884 890,15
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	3 525 758 915,28	7 878 911 623,44
Tresorerie Passif	82 071 420,10	7 534 901,66
TOTAL III - PASSIFS COURANTS	36 202 404 916,05	39 681 511 747,67
TOTAL GENERAL PASSIF	82 632 135 415,48	85 317 998 413,18

BILAN ENTREPRISE (ACTIF)

ARRÊTÉ AU 31/12/2018

ACTIF	Montant Brut N	Amort-Prov N	Montant Net N	Montant Net N-1
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations Incorporelles	274 920 958,82	173 531 174,50	101 389 784,32	129 855 880,58
Immobilisations Corporelles			-	-
Terrains	5 393 328 454,94	-	5 393 328 454,94	5 371 787 028,59
Batiments Exploitation	19 295 418 726,49	3 139 880 642,27	16 155 538 084,22	16 248 572 187,16
Batiments Placement	1 480 762 681,22	642 527 960,45	838 234 720,77	864 917 970,28
Autres immobilisations corporelles	1 877 593 657,96	1 008 959 715,27	868 633 942,69	860 266 850,76
Immobilisations en Concession	207 247 588,00	30 805 562,73	176 442 025,27	180 863 624,59
Immobilisations en Cours	603 921 522,45	-	603 921 522,45	255 869 753,93
Immobilisations Financières				
Titres mis en équivalence :	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	5 152 547 646,06	745 318 023,35	4 407 229 622,71	4 561 793 845,04
Autres Immobilisations Financières	38 096 282 816,58	-	38 096 282 816,58	37 383 573 118,45
Prêts et autres actifs financiers non courants	249 606 962,05	-	249 606 962,05	331 530 854,31
Impôts différés actif	968 132 083,21	-	968 132 083,21	743 137 351,99
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	9 308 588,88	-	9 308 588,88	6 609 237,03
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	73 609 071 686,66	5 741 023 078,57	67 868 048 608,09	66 938 777 702,71
ACTIFS COURANTS				
Provisions Techniques d'Assurance				
Part de la coassurance cédée	-	-	-	-
Part de la réassurance cédée	2 105 588 533,21	-	2 105 588 533,21	1 701 181 197,16
Créances et Emplois assimilés				
Cessionnaires et Cédants débiteurs	652 649 027,59	-	652 649 027,59	583 669 828,59
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	6 961 813 867,98	1 044 047 545,43	5 917 766 322,55	5 838 943 323,11
Autres débiteurs	883 827 718,13	44 772 599,35	839 055 118,78	1 657 882 951,29
Impôts et assimilés	234 527 949,35	144 719 683,34	89 808 266,01	716 935 284,35
Autres créances et emplois assimilés	175 026 589,35	-	175 026 589,35	120 865 572,32
Disponibilités et Assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versement restant à effectuer)	1 574 984 000,00	-	1 574 984 000,00	4 502 516 000,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	3 427 430 938,70	18 221 988,80	3 409 208 949,90	3 257 226 553,65
TOTAL ACTIF COURANT	16 015 848 624,31	1 251 761 816,92	14 764 086 807,39	18 379 220 710,47
TOTAL GENERAL ACTIF	89 624 920 310,97	6 992 784 895,49	82 632 135 415,48	85 317 998 413,18

COMPTES DE RESULTAT

ARRÊTÉ AU 31/12/2018

DESIGNATION	Opérations Brutes 31/12/2018	Cessions et Retrocessions 31/12/2018	Opérations Nettes 31/12/2018	Opérations Nettes Exercice 2017
Primes émises sur opérations directes	27 139 291 819,93	4 093 797 105,84	23 045 494 714,09	23 057 892 565,29
Primes acceptées	814 667 926,42		814 667 926,42	555 372 651,75
Primes émises reportées	-163 994 228,11	-200 003 173,79	36 008 945,68	87 028 977,31
Primes acceptées reportées	-37 462 061,51		-37 462 061,51	181 352 332,22
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	27 752 503 456,73	3 893 793 932,05	23 858 709 524,68	23 881 646 526,57
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	13 317 834 902,85	941 836 549,93	12 375 998 352,92	13 148 826 788,83
Prestations (Sinistres) sur acceptation	12 417 725,42	4 803 067,45	7 614 657,97	15 686 105,76
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	13 330 252 628,27	946 639 617,38	12 383 613 010,89	13 164 512 894,59
Commissions reçues en réassurance	-	-828 527 822,74	828 527 822,74	609 418 517,23
Commissions versées sur acceptations	-	53 653 807,91	-53 653 807,91	-21 914 356,28
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	-774 874 014,83	774 874 014,83	587 504 160,95
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	14 422 250 828,46	2 172 280 299,84	12 249 970 528,62	11 304 637 792,93
Achats et services extérieurs	2 911 355 664,40	-	2 911 355 664,40	2 573 813 352,61
Charges de personnels	4 799 411 511,04	-	4 799 411 511,04	4 711 090 378,63
Impôts, taxes et versements assimilés	563 220 305,10	-	563 220 305,10	537 091 162,82
Production immobilisée	-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-382 044 272,43	-	-382 044 272,43	-393 431 737,02
Autres charges opérationnels	149 104 034,23	-	149 104 034,23	147 543 864,83
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs	2 883 111 053,00	-	2 883 111 053,00	2 234 608 657,80
Reprise sur perte de valeur et provisions	-917 187 093,69	-	-917 187 093,69	-483 900 489,12
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	4 415 279 626,81	2 172 280 299,84	2 242 999 326,97	1 977 822 602,38
Produits financiers	1 639 210 663,15	-	1 639 210 663,15	2 186 253 346,75
Charges financiers	220 010 224,61	-	220 010 224,61	265 768 688,91
VI- RESULTAT FINANCIER	1 419 200 438,54	-	1 419 200 438,54	1 920 484 657,84
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	5 834 480 065,35	2 172 280 299,84	3 662 199 765,51	3 898 307 260,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	986 246 765,26	-	986 246 765,26	798 456 256,28
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-224 994 731,22	-	-224 994 731,22	-151 033 837,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	30 690 945 486,00	3 118 919 917,22	27 572 025 568,78	27 532 736 260,41
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	25 617 717 454,69	946 639 617,38	24 671 077 837,31	24 281 851 419,07
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	5 073 228 031,31	2 172 280 299,84	2 900 947 731,47	3 250 884 841,34
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 073 228 031,31	2 172 280 299,84	2 900 947 731,47	3 250 884 841,34

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم 02: الميزانية المالية (أصول وخصوم) وجدول حساب النتائج لدورة 2019.

Bilan SAA / SPA (Actif)

ARRÊTÉ AU 31/12/2019

ACTIF	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations Incorporelles	276.234.709,82	173.568.675,25	102.666.034,57	101.389.784,32
Immobilisations Corporelles				
Terrains	5.398.432.314,94	-	5.398.432.314,94	5.393.328.454,94
Batiments Exploitation	19.964.074.326,40	3.852.124.092,99	16.111.950.233,41	16.155.538.084,22
Batiments Placement	1.480.762.681,22	720.206.504,85	760.556.176,37	838.234.720,77
Autres immobilisations corporelles	1.855.514.360,90	1.025.002.114,56	830.512.246,34	868.633.942,69
Immobilisations en Concession	122.527.588,00	25.960.944,18	96.566.643,82	176.442.025,27
Immobilisations en Cours	902.190.516,69	-	902.190.516,69	603.921.522,45
Immobilisations Financières				
Titres mis en équivalence :	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	5.252.547.646,06	1.003.751.602,80	4.248.796.043,26	4.407.229.622,71
Autres Immobilisations Financières	38.096.282.816,58	-	31.656.304.178,90	38.096.282.816,58
Prêts et autres actifs financiers non courants	234.294.435,71	-	234.294.435,71	249.606.962,05
Impôts différés actif	1.301.105.652,72	-	1.301.105.652,72	968.132.083,21
Fonds ou valeurs déposés auprès des cedants	35.692.231,91	-	35.692.231,91	9.308.588,88
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	68.479.680.643,27	6.800.613.934,63	61.679.066.708,64	67.868.048.608,09
ACTIFS COURANTS				
Provisions Techniques d'Assurance				
Part de la coassurance cédée	-	-	-	-
Part de la réassurance cédée	2.917.949.924,46	-	2.917.949.924,46	2.105.588.533,21
Créances et Emplois assimilés				
Cessionnaires et Cédants débiteurs	655.820.886,90	-	655.820.886,90	652.649.027,59
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	7.712.610.403,37	1.887.000.191,54	5.825.610.211,83	5.917.766.322,55
Autres débiteurs	669.511.980,72	44.025.212,55	625.486.768,17	839.055.118,78
Impôts et assimilés	202.247.551,65	144.719.683,34	57.527.868,31	89.808.266,01
Autres créances et emplois assimilés	182.003.075,91	-	182.003.075,91	175.026.589,35
Disponibilités et Assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versement restant à effectuer)	9.065.330.000,00	-	9.065.330.000,00	1.574.984.000,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	3.847.498.302,24	18.227.504,73	3.829.270.797,51	3.409.208.949,90
TOTAL ACTIF COURANT	25.252.972.125,25	2.093.972.592,16	23.158.999.533,09	14.764.086.807,39
TOTAL GENERAL ACTIF	93.732.652.768,52	8.894.586.526,79	84.838.066.241,73	82.632.135.415,48

Bilan SAA / SPA (Passif)

ARRÊTÉ AU 31/12/2019

Comptes de résultat SAA / SPA

ARRÊTÉ AU 31/12/2019

DESIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	28.474.528.878,25	4.704.536.476,30	23.769.992.401,95	23.045.494.714,09
Primes acceptées	861.848.481,77		861.848.481,77	814.667.926,42
Primes émises reportées	16.589.056,05	4.720.189,10	11.868.866,95	36.008.945,68
Primes acceptées reportées	-67.125.127,21		-67.125.127,21	-37.462.061,51
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	29.285.841.288,86	4.709.256.665,40	24.576.584.623,46	23.858.709.524,68
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	14.734.736.150,85	1.769.678.600,63	12.965.057.550,22	12.375.998.352,92
Prestations (Sinistres) sur acceptation	27.959.764,97	1.573.651,67	26.386.113,30	7.614.657,97
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	14.762.695.915,82	1.771.252.252,30	12.991.443.663,52	12.383.613.010,89
Commissions reçues en réassurance	-	-942.715.605,57	942.715.605,57	828.527.822,74
Commissions versées sur acceptations	-	46.671.731,19	-46.671.731,19	-53.653.807,91
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	-896.043.874,38	896.043.874,38	774.874.014,83
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	14.523.145.373,04	2.041.960.538,72	12.481.184.834,32	12.249.970.528,62
Achats et services extérieurs	2.972.766.733,93	-	2.972.766.733,93	2.911.355.664,40
Charges de personnels	5.474.484.854,75	-	5.474.484.854,75	4.799.411.511,04
Impôts, taxes et versements assimilés	582.638.193,71	-	582.638.193,71	563.220.305,10
Production immobilisée	-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-383.335.281,29	-	-383.335.281,29	-382.044.272,43
Autres charges opérationnels	167.260.716,58	-	167.260.716,58	149.104.034,23
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs	3.210.886.375,51	-	3.210.886.375,51	2.883.111.053,00
Reprise sur perte de valeur et provisions	-372.714.290,58	-	-372.714.290,58	-917.187.093,69
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	2.871.158.070,43	2.041.960.538,72	829.197.531,71	2.242.999.326,97
Produits financiers	1.878.768.579,39	-	1.878.768.579,39	1.639.210.663,15
Charges financiers	170.423.527,70	-	170.423.527,70	220.010.224,61
VI- RESULTAT FINANCIER	1.708.345.051,69	-	1.708.345.051,69	1.419.200.438,54
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	4.579.503.122,12	2.041.960.538,72	2.537.542.583,40	3.662.199.765,51
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	674.783.177,21	-	674.783.177,21	986.246.765,26
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-332.973.569,51	-	-332.973.569,51	-224.994.731,22
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	31.920.659.440,12	3.813.212.791,02	28.107.446.649,10	27.572.025.568,78
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	27.682.965.925,70	1.771.252.252,30	25.911.713.673,40	24.671.077.837,31
VIII- RESULTAT ORDINAIRE	4.237.693.514,42	2.041.960.538,72	2.195.732.975,70	2.900.947.731,47
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.237.693.514,42	2.041.960.538,72	2.195.732.975,70	2.900.947.731,47

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم 03: الميزانية المالية (أصول وخصوم) وجدول حساب النتائج لدورة 2020.

Bilan SAA / SPA (Actif)
ARRÊTÉ AU 31/12/2020

ACTIF	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	280 405 709,82	180 763 243,17	99 642 466,65	102 666 034,57
Immobilisations corporelles			-	-
Terrains	6 132 619 215,20	-	6 132 619 215,20	5 398 432 314,94
Batiments exploitation	19 242 137 395,02	4 463 072 830,06	14 779 064 564,96	16 111 950 233,41
Batiments placement	1 480 762 681,22	790 886 605,03	689 876 076,19	760 556 176,37
Autres immobilisations corporelles	1 925 022 389,88	1 144 511 435,32	780 510 954,56	830 512 246,34
Immobilisations en concession	122 527 588,00	29 673 901,39	92 853 686,61	96 566 643,82
Immobilisations en cours	1 460 317 057,10	-	1 460 317 057,10	902 190 516,69
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence :	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	5 252 547 646,06	1 058 020 448,63	4 194 527 197,43	4 248 796 043,26
Autres immobilisations financières	34 302 631 117,06	-	34 302 631 117,06	31 656 304 178,90
Prêts et autres actifs financiers non courants	127 938 950,48	-	127 938 950,48	234 294 435,71
Impôts différés actif	1 413 575 263,61	-	1 413 575 263,61	1 301 105 652,72
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	66 974 850,76	-	66 974 850,76	35 692 231,91
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	71 807 459 864,21	7 666 928 463,60	64 140 531 400,61	61 679 066 708,64
ACTIFS COURANTS				
Provisions Techniques d'Assurance				
Part de la coassurance cédée	-	-	-	-
Part de la réassurance cédée	3 136 004 106,95	-	3 136 004 106,95	2 917 949 924,46
Créances et emplois assimilés				
Cessionnaires et cédants débiteurs	849 831 156,96	-	849 831 156,96	655 820 886,90
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	8 508 722 851,18	2 647 784 422,92	5 860 938 428,26	5 825 610 211,83
Autres débiteurs	1 221 607 330,68	43 620 535,49	1 177 986 795,19	625 486 768,17
Impôts et assimilés	152 302 094,95	22 674 994,34	129 627 100,61	57 527 868,31
Autres créances et emplois assimilés	171 836 166,82	-	171 836 166,82	182 003 075,91
Disponibilités et Assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versement restant à effectuer)	7 401 404 000,00	-	7 401 404 000,00	9 065 330 000,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	4 184 326 870,67	19 537 172,92	4 164 789 697,75	3 829 270 797,51
TOTAL ACTIF COURANT	25 626 034 578,21	2 733 617 125,67	22 892 417 452,54	23 158 999 533,09
TOTAL GENERAL ACTIF	97 433 494 442,42	10 400 545 589,27	87 032 948 853,15	84 838 066 241,73

Bilan SAA / SPA (Passif)

ARRÊTÉ AU 31/12/2020

PASSIF	MONTANT N	MONTANT N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	6 869 637 835,60	5 673 904 859,90
Ecarts d'évaluation	173 109 142,47	173 109 142,47
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	-
Résultat de l'exercice	2 635 614 377,94	2 195 732 975,70
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	39 678 361 356,01	38 042 746 978,07
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes assimilés	976 008 600,00	1 920 224 600,00
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	92 853 686,61	96 566 643,82
Provisions réglementées	3 202 651 754,99	2 854 291 847,19
Provisions et produits constatées d'avance (sauf 155)	2 181 726 026,43	2 318 020 619,42
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	2 578 148 982,44	2 391 731 086,10
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS	9 031 389 050,47	9 580 834 796,53
PASSIFS COURANTS		
Provisions directes	27 769 689 570,89	27 154 669 726,80
Acceptations	565 216 525,24	351 716 383,83
Cessionnaires et cédants créditeurs	3 411 751 138,06	2 956 666 682,69
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	677 137 400,11	641 860 796,12
Impôts crédit	1 503 441 897,99	2 080 136 587,67
Autres dettes (sauf 444-445-447)	4 395 715 346,37	4 029 169 277,47
Trésorerie passif	246 568,01	265 012,55
TOTAL III - PASSIFS COURANTS	38 323 198 446,67	37 214 484 467,13
TOTAL GENERAL PASSIF	87 032 948 853,15	84 838 066 241,73

Comptes de résultat SAA / SPA

DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

DESIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RETROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	25 703 076 723,45	5 070 218 345,34	20 632 858 378,11	23 769 992 401,95
Primes acceptées	1 337 640 799,95		1 337 640 799,95	861 848 481,77
Primes émises reportées	990 308 822,62	9 909 320,85	980 399 501,77	11 868 866,95
Primes acceptées reportées	-184 782 269,84		-184 782 269,84	-67 125 127,21
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	27 846 244 076,18	5 080 127 666,19	22 766 116 409,99	24 576 584 623,46
Prestations (sinistres) sur opérations directes	13 312 544 996,45	1 071 723 177,45	12 240 821 819,00	12 965 057 550,22
Prestations (sinistres) sur acceptation	37 513 270,05	-8 382,23	37 521 652,28	26 386 113,30
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	13 350 058 266,50	1 071 714 795,22	12 278 343 471,28	12 991 443 663,52
Commissions reçues en réassurance	-	-972 706 793,16	972 706 793,16	942 715 605,57
Commissions versées sur acceptations	-	76 935 067,20	-76 935 067,20	-46 671 731,19
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	-895 771 725,96	895 771 725,96	896 043 874,38
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	14 496 185 809,68	3 112 641 145,01	11 383 544 664,67	12 481 184 834,32
Achats et services extérieurs	3 329 216 662,97	-	3 329 216 662,97	2 972 766 733,93
Charges de personnels	4 814 077 978,67	-	4 814 077 978,67	5 474 484 854,75
Impôts, taxes et versements assimilés	524 527 272,73	-	524 527 272,73	582 638 193,71
Production immobilisée	-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-640 487 127,65	-	-640 487 127,65	-383 335 281,29
Autres charges opérationnelles	160 828 579,28	-	160 828 579,28	167 260 716,58
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs	2 603 832 461,48	-	2 603 832 461,48	3 210 886 375,51
Reprise sur perte de valeur et provisions	-418 948 506,58	-	-418 948 506,58	-372 714 290,58
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	4 123 138 488,78	3 112 641 145,01	1 010 497 343,77	829 197 531,71
Produits financiers	2 112 638 790,47	-	2 112 638 790,47	1 878 768 579,39
Charges financières	150 167 929,94	-	150 167 929,94	170 423 527,70
VI- RESULTAT FINANCIER	1 962 470 860,53	-	1 962 470 860,53	1 708 345 051,69
VII- RESULTATS ORDINAIRES AVANT IMPOTS	6 085 609 349,31	3 112 641 145,01	2 972 968 204,30	2 537 542 583,40
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	449 823 437,25	-	449 823 437,25	674 783 177,21
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-112 469 610,89	-	-112 469 610,89	-332 973 569,51
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	31 018 318 500,88	4 184 355 940,23	26 833 962 560,65	28 107 446 649,10
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	25 270 062 977,93	1 071 714 795,22	24 198 348 182,71	25 911 713 673,40
VIII- RESULTATS ORDINAIRES	5 748 255 522,95	3 112 641 145,01	2 635 614 377,94	2 195 732 975,70
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 748 255 522,95	3 112 641 145,01	2 635 614 377,94	2 195 732 975,70